

إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية

الفورية لكوفيد - 19

أبريل 2020

قائمة المحتويات

4	الملخص التنفيذي
6	I. مقدمة
7	II. الأشخاص الذين ينبغي الوصول إليهم
10	III. عرض الأمم المتحدة للاستجابة الفورية للتنمية
12	IV. تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي في الظروف الطارئة
13	IV. 1. الصحة أولاً: حماية الخدمات والأنظمة الصحية خلال الأزمة
14	IV. 2. حماية الأشخاص: الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية
18	IV. 3. الاستجابة والانتعاش الاقتصادي: حماية الوظائف، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعاملين في القطاعات غير الرسمية
23	IV.4. استجابة الاقتصاد الكلي والتعاون متعدد الأطراف
27	IV.5. التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود
30	V. كيف سنقدم الاستجابة
35	VI. إعادة البناء على نحو أفضل - نحو تحقيق التنمية المستدامة وخطة أجندة 2030
37	الملحق 1: 10 مؤشرات الرئيسية لرصد تداعيات كوفيد - 19 على حقوق الإنسان
42	الملحق 2: أصول منظومة الأمم المتحدة الانمائية للاستجابة لكوفيد-19.

الملخص التنفيذي

المتكاملة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الانمائية (UNDS) لحماية احتياجات وحقوق الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الجائحة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأقل حظاً في البلدان والمجموعات والأشخاص الذين يخاطرون بالتخلف عن الركب.

وتتضمن مسارات العمل الخمسة التي تشكل هذه الحزمة ما يلي: 1. ضمان استمرار توفر الخدمات الصحية الأساسية وحماية النظم الصحية؛ 2. ومساعدة الأشخاص على مواجهة الشدائد من خلال الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية؛ 3. وحماية الوظائف ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعاملين في القطاعات غير الرسمية من خلال برامج الاستجابة والانتعاش الاقتصادي. 4. وتوجيه الزيادة اللازمة في التحفيز الضريبي والمالي لجعل سياسات الاقتصاد الكلي تميل لصالح الأقل حظاً وتعزيز الاستجابات الإقليمية والمتعددة الأطراف؛ 5. وتعزيز التماسك الاجتماعي والاستثمار في نظم المرونة والاستجابة التي يقودها المجتمع المحلي. وترتبط هذه التيارات الخمسة باستخدام بنية قوية وضرورة المساواة بين الجنسين لإعادة البناء بشكل أفضل.

لدمج الدول الأعضاء في هذه الاستجابة، تتحول منظومة الأمم المتحدة الانمائية إلى وضع الطوارئ. حيث سيجري تعديل وتوسيع نسبة كبيرة من محفظة الأمم المتحدة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة والتي تبلغ قيمتها 17.8 مليار دولار أمريكي عبر جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لتلبية متطلبات كوفيد - 19 ذات الصلة. وقد بدأت بالفعل جهود إعادة الاستهداف وإعادة البرمجة، بالتعاون الوثيق مع دول البرنامج والماتحين والشركاء، دون إغفال الوعد بتنفيذ خطة 2030.

يتناول هذا التقرير إطار الدعم الاجتماعي والاقتصادي العاجل الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان والمجتمعات في مواجهة كوفيد-19، تطبيقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المسؤولية المشتركة، تقرير التضامن العالمي حول نفس الموضوع. فهو واحد من ثلاثة عناصر حاسمة في جهود الأمم المتحدة لإنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص وإعادة البناء بشكل أفضل، إلى جانب الاستجابة الصحية بقيادة منظمة الصحة العالمية والاستجابة الإنسانية، على النحو المفصل في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية للتصدي لكوفيد - 19 بقيادة الأمم المتحدة.

أثناء تفشي مرض الإيبولا في غرب أفريقيا في عام 2014، كان عدد الأشخاص الذين ماتوا بسبب انقطاع الخدمات الاجتماعية والانهيار الاقتصادي أكبر من عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم بسبب الفيروس ذاته. ما كان ينبغي لهذا أن يحدث، ولا يمكن للعالم السماح بحدوث ذلك مرة أخرى. يتعين علينا أن نربط بين الاحتياجات الصحية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وأن نربط الحاضر بالمستقبل.

جميعنا مترابطون ونحتاج إلى تضامن بلا حدود. وأن يحصل الأفراد في كل مكان على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية؛ وينبغي حماية الوظائف والأعمال وسبل العيش؛ ولا بد من تفعيل التعافي الآمن والعدل للمجتمعات والاقتصادات في أقرب وقت ممكن، مع الهدف الطويل الأجل المتمثل في توجيه الاقتصادات على مسار مستدام ومتكافئ بين الجنسين ومتعادل من حيث الأثر الكربوني. إن الفشل في القيام بذلك سوف يُضاعف ويطلق أمد المعاناة بين الأفراد الأقل حظاً في العالم.

يتكون إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية هذا من خمسة مسارات للعمل - حزمة الدعم

نظراً لحجم ونطاق الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد 19-، تظهر الحاجة للموارد الإضافية. إن الاستثمارات في مسارات العمل الخمسة هذه، والمكملة لاستجابة الأمم المتحدة الصحية والإنسانية، هي استثمارات في القدرة على الصمود وفي الاعتراف المتجسد في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي ترتبط بها جميع أشكال الحياة على هذا الكوكب. وتسلم حزمة الدعم الاجتماعي والاقتصادي هذه بأن الاستجابة لهذه الجائحة يجب أن تُسرَّع بدلاً من تقويض جهود خفض انبعاثات الكربون، وحماية رأس المال الطبيعي، وبناء مدن مرنة، وضمان المساواة الاجتماعية، والشمول، وإعمال حقوق الإنسان للجميع، وسيادة القانون والحكومات والمؤسسات المسؤولة والقادرة.

يكن جوهر الاستجابة على المستوى الوطني ودون الوطني، باستخدام الهياكل القائمة. ويتم حشد الدراية الجماعية لفرق الأمم المتحدة القطرية البالغ عددها 131 فريقاً - والتي تخدم 162 دولة وإقليمًا - لتنفيذ هذا الإطار على مدى 12 إلى 18 شهرًا. ويتم ذلك تحت قيادة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باعتبارها قائداً تقنيًا، وذلك بالاستعانة بشبكة من الخبرات العالمية والإقليمية وفرق الأمم المتحدة القطرية والتي تعمل كفريق واحد عبر جميع جوانب الاستجابة.

**«دعونا لا ننسى أن هذه أزمة إنسانية
في الأساس. والأهم من ذلك أننا بحاجة
إلى التركيز على الأشخاص - الأقل
حظاً.»**

**دعوة الأمين العام للأمم المتحدة
للتضامن**

1. مقدمة

إن جائحة كوفيد - 19 هي أكثر بكثير من مجرد أزمة صحية: فهي تؤثر على المجتمعات والاقتصادات في الصميم. ورغم أن تأثير الوباء يختلف من بلد إلى آخر، إلا أنه من المرجح أن يزيد من الفقر وعدم المساواة على نطاق عالمي، الأمر الذي من شأنه أن يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر إلحاحاً. ففي غياب الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية العاجلة، فإن المعاناة العالمية سوف تتصاعد، مما يعرض الحياة وسبل العيش للخطر في السنوات القادمة. ويجب القيام باستجابات إنمائية فورية في هذه الأزمة مع مراعاة المستقبل. وسوف تتأثر مسارات التنمية في الأمد البعيد بالخيارات التي تتخذها البلدان الآن والدعم الذي تتلقاه.

تماماً مع المبادئ التي تشكل أساس النداء العالمي الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة. ويجب أن تهدف الاستجابات إلى حماية الأفراد والكوكب؛ وتحقيق مكاسب مسبقة عبر جميع أهداف التنمية المستدامة؛ وضمان المساواة؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة والتعاون؛ وزيادة التضامن؛ ومساعدة الأفراد وإيصال صوتهم ووضع حقوقهم في الصدارة.

وطوال الوقت، لا بد من التحلي بالتواضع. وفي هذه الاستجابة، إذ علينا أن ندرك دوماً أن الحكومات والجهات الوطنية الفاعلة تتمركز في المقدمة، حيث تضطلع الحكومات والمجتمعات المحلية بدور القيادة في الخطوط الأمامية ونحن هنا نقدر تحمل العديد من الشركاء الآخرين لمسؤولياتهم فعلاً ما يجلبون المزيد من الموارد المالية بالإضافة إلى الموارد الأخرى. وعلى هذا النحو، بينما تستفيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالكامل من نهجنا المعياري القوي، وخبرتنا، والأصول البرنامجية، وتحليل السياسات وتجاربنا في جميع أنحاء العالم، فإننا سوف نسهم أيضاً من خلال دورنا في عقد الاجتماعات والشرارات والإجراءات التمكينية، ومن خلال الدعوة والحشد وأن نكون الصوت الذي يصل ويحمي.

تأتي جانحة كوفيد - 19 الحالية للتذكير بالعلاقة الحميمة بين البشر والحيوانات والبيئة. فمسارات انتقال الأمراض، مثل كوفيد - 19 من الحيوانات إلى البشر، تسلط الضوء على مدى ضغوط البشر على العالم الطبيعي وما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة للجميع.

بمجرد انتهاء الأزمة الصحية، فلن يكون بوسعنا المحافظة على ممارسات العمل المعتادة والتي تزيد من الانبعاثات والعوامل الخارجية البيئية الأخرى مثل الضغط على الحياة البرية والتنوع البيولوجي. حيث يعتمد أداء وصمود نظامنا الاجتماعي والاقتصادي على حالة البيئة الطبيعية والنظم البيئية. فالعلاقة التكافلية ذات المنفعة المتبادلة بين البشر والنظم الإيكولوجية المحيطة بهم تشكل من بين أمور أخرى الإجابة على الاقتصادات والمجتمعات الأكثر صموداً.

تطلب تأمين المشاعات البيئية العالمية العيش داخل حدود الكوكب، والحفاظ على الموارد والنظم البيئية المشتركة وإدارتها على نحو مستدام، بالإضافة إلى نقاط الضعف والمخاطر المشتركة لتعزيز رفاه الإنسان. ونظراً لأن هذه المشاعات البيئية مرتبطة ارتباطاً جوهرياً وتتجاهل الحدود، فإن إدارتها بشكل مستدام يتطلب عملاً جماعياً طموحاً وتضامناً بلا حدود.

يوفر هذا الإطار العالمي الاستراتيجي والمخطط الأولي للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية العاجلة، عقب [تقرير الأمين العام](#) عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد-19. وينصب التركيز على كل من **هنا والآن** على المستوى القطري. فإطارها الزمني هو من 12 إلى 18 شهراً كعرض إنمائي فوري، يتم تنفيذه من قبل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ويكمل الاستجابة الإنسانية في البلدان ذات الصلة، خطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية العالمية التي تركز على الاستجابة الصحية المباشرة والتي ترعاها منظمة الصحة العالمية.

لا بد من الحفاظ على خطة 2030، وأيضاً لا بد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة كذلك. وكما أكد الأمين العام، فإن العجز في التنمية والقتل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحدث التأخيرات في مسارات أهداف التنمية المستدامة جعلت العديد من البلدان في كل قارة معرضة لهذه الأزمة. وفي الواقع، لقد كشف الفيروس عن هشاشة هيكلية والذي كان من الممكن أن تعالج من خلال استجابات إنمائية أسرع وأكثر فعالية وعالمية فيما سبق. ويضاف إلى ذلك أن الوباء يعمل على تقاوم وتعميق أوجه عدم المساواة الموجودة أصلاً، ويكشف عن نقاط الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنوع البيولوجي، والتي بدورها تعمل على تضخيم آثار الوباء. وأكثر هذه العوامل تقشيراً هو عدم المساواة بين الجنسين.

وعليه، فإن على عاتق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واجب مزدوج. حيث يتعين عليها الاستجابة بشكل عاجل لوقف التأثير، ويجب أن تفعل ذلك من خلال مساعدة الحكومات والسكان على الاستجابة على النحو الذي يساعد في بناء مستقبل أفضل. فالسرعة تشكل أهمية بالغة؛ ولكن كيفية تسريع العرض التنموي الذي نقدمه للدعم يجب أن يكون متسقاً

II. الأشخاص الذين ينبغي الوصول إليهم

يمكن تصميم التواصل بطريقتين: أولاً، وفقاً لسياق البلد (أقل البلدان نمواً (LDCs)، والبلدان النامية غير الساحلية (LLDCs)، والدول الجزرية الصغيرة والنامية. وتحتاج السياقات المتضررة من النزاع إلى أكبر قدر من الاهتمام؛ ثانياً، استناداً إلى الجدول الزمني المرتبط بأزمة كوفيد - 19 نفسها - أو «موجة التأثير» مع الآثار غير المباشرة التي تتوسع من الفئات الضعيفة من الناحية الوبائية إلى الأسر والشركات التي تضطر إلى الإغلاق أو الحجر الصحي خلال مرحلة الاحتواء وصولاً إلى أشد الناس فقراً والفئات الأكثر تهميشاً، بحكم الاستثناءات الموجودة مسبقاً على أساس الهوية أو الخصائص الأخرى. وسيُعين توجيه الاهتمام للسكان الذين تؤدي حالات الطوارئ هذه إلى تفاقم التهميش وعدم المساواة وأوجه الضعف القائمة من قبل. وفي جميع السياقات، ستكون المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في الاستجابة، بما يتماشى مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، أمراً حاسماً حتى لا تخاطر بالتراجع عن الحقوق المحدودة المكتسبة وتعرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل للخطر.

طوال فترة استجابتنا، يجب أن يظل المرجع التوجيهي هو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووعدها الرئيسي «بعدم تخلف أحد عن الركب». ومع ذلك، فإن مخاطر تخلف الكثيرين عن مواكبة التدابير المنفذة للحياة اليوم تعتبر كبيرة وخطيرة، لأن الوقت أساسي، والموارد محدودة، وأنظمة الحماية الاجتماعية ضعيفة، وبعض الأفراد في كثير من الأحيان هم غير مرئيين، بالإضافة إلى انتشار عدم المساواة بين الجنسين إلى حد كبير للغاية، كما أنّ الأزمة تخلق مخاطر تتمثل بمواصلة الاستبعاد والتمييز. ولدينا التزام بضمان حماية الجميع وإدماجهم في الاستجابة لهذه الأزمة. وعليه، فإن دعمنا للحكومات، من التقييم إلى البرمجة، ومن تقديم المشورة بشأن السياسات إلى المناصرة، ستوجهه الأسئلة التوجيهية التالية:

لضمان وصول الاستجابة التنموية الفورية إلى جميع المحتاجين، فإنّ وضع خريطة سريعة وشاملة لمن هم أكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب يعتبر أمراً بالغ الأهمية. ويشمل ذلك تقييم مدى حرمانهم من جراء أشكال متعددة من عدم المساواة والتمييز. وستكون المعلومات خاصة بكل بلد وتعتمد على مجموعة من العوامل السياقية، بما في ذلك الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والجغرافية الموجودة التي تسبق الأزمة ومدى الاستجابات الحالية.

أسئلة الأمم المتحدة الإرشادية	هدفنا
<p>< من الذي تم استهدافه عند وضع تدابير الاستجابة الصحية والاجتماعية والاقتصادية للبلد؟</p> <p>< ما هي السمات الديموغرافية وأين يقيمون؟</p> <p>< أين تكمن الفجوات؟</p>	<p>معالجة الطوارئ العاجلة</p>
<p>< ما هي العوائق التي تبقى الأفراد غير قادرين على الوصول البنية التحتية والعمل والخدمات والوظائف وغير ذلك من تدابير الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية؟</p>	<p>التركيز على الأثر الاجتماعي والاستجابة الاقتصادية</p>
<p>< كيف يمكن لأولئك المستبعدين والمهمشين والضعفاء الانضمام إلى الحظيرة؟ كيف يمكن جعله أكثر مقاومة للصدمات والأزمات؟</p> <p>< كيف يمكن للاستجابات أن تساعد في إزالة وتجنب تفاقم الدوافع الهيكلية للاستبعاد وعدم المساواة والتمييز؟</p>	<p>«التعافي بشكل أفضل»</p>

لقد كانت آثار أزمة كوفيد - 19 عشوائية، مع تأثيرات واقعه على المجتمع بأسره. ولا بدّ من توجيه اعتبارات معينة لعملائنا من أجل استجابة شاملة:

مسائل الوضع والحالة الشخصية. تتأثر بعض المجموعات أكثر من غيرها بالجائحة (انظر مربع النص الخاص بـ«المجموعات السكانية المحددة المعرضة للخطر»). فغالباً ما يتعرض هؤلاء السكان إلى التهميش والاستبعاد؛ حيث يعتمدون بشكل كبير على الاقتصاد غير الرسمي لتحقيق الأرباح؛ وإشغال المناطق المعرضة للخدمات؛ وعدم كفاية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية؛ وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية؛ ويحرمون من الوصول إلى هذه الخدمات على أساس العمر أو الجنس أو العرق أو الإثنية أو الدين أو وضعهم كمهاجرين أو أشكال أخرى من التمييز؛ كما أنّ لديهم مستويات منخفضة من التأثير السياسي ويفتقرون إلى الصوت والتمثيل؛ ولديهم دخل منخفض وفرص محدودة للتعامل أو التكيف؛ ولديهم إمكانية وصول محدودة أو معدومة للتكنولوجيا. وغالباً ما تتقاطع نقاط الضعف هذه. فالأفراد الذين يعيشون في المجتمعات التي مزقتها الحرب، حيث تكون النظم الصحية منهارة في الغالب، هم عرضة بشكل خاص.

لهذه الأسباب دعا الأمين العام مؤخرًا إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم.

مسائل الوظيفة. يعتبر العاملون الصحيون في الخطوط الأمامية، ومعظمهم من النساء، والذين يقدمون الخدمات الأساسية المنقذة للحياة هم أكثر تعرضاً للإصابة، وقد لا تكون سلامتهم وسبل عيشهم محمية بشكل كافٍ في الاستجابات. فهؤلاء الذين يقدمون الرعاية (مثل الأخصائيين الاجتماعيين، والنساء اللواتي يعتنين بأفراد الأسرة، والعمال المنزليين المهاجرين)، والعمال في إنتاج الأغذية وسلاسل التوريد (العمال الزراعيون المهاجرون، وعمال المزارع، وبنائو الأغذية، ومزارعو الكفاف، وما إلى ذلك)، وأولئك الذين يعملون في القطاعات غير الرسمية وقطاع الخدمات واقتصاد الحفلات لنقل وتسليم البضائع جميعهم يعملون في ظروف محفوفة بالمخاطر وسوف يواجهون تأثيراً اجتماعياً واقتصادياً حاداً بسبب الأزمة.

مسائل الموقع. ستفاقم الأزمة من أوجه عدم المساواة وخاصة في البيئات الضعيفة مثل مخيمات اللاجئين والمستوطنات شبه الحضرية والمستوطنات الحضرية والمناطق الريفية والمجتمعات المحلية الأصلية والسجون ومراكز احتجاز المهاجرين ومراكز علاج المخدرات وإعادة التأهيل والمواقع الهشة، مثل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة، التي تعاني بالفعل من نقص الخدمات الاجتماعية، حيث تكون المعلومات والاستراتيجيات مثل الفحوصات وغسل اليدين والعزل الذاتي والحجر الصحي صعبة للغاية بسبب نقص المساحة والمياه والموارد والخدمات.

1 منظمة الصحة العالمية، السلام والصحة، الكتاب الأبيض، 2020

مسائل الوضع القانوني. في إطار جهود الأمم المتحدة التي تصبّ في عدم تخلف أحد عن الركب، ينبغي النظر في وضع أولئك الذين أُجبروا على الفرار من منازلهم وعديمي الجنسية والأشخاص الذين يعيشون في المخيمات أو الأحياء الفقيرة أو على هامش المجتمع. ويبلغ عدد اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية أكثر من 300 مليون شخص. وغالباً ما يتم استبعاد هذه المجموعات السكانية لأنها لا تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، ولا يمكنهم الوصول إلى الصحة أو التعليم أو المشاركة في الاقتصاد الرسمي على قدم المساواة مع المواطنين.

مسائل الثقة. تتذبذب الثقة في الحكومات على عدة مستويات كما يظهر ذلك جلياً في العديد من الاحتجاجات حول العالم، مما يعيق جهود الاستجابة. فالثقة في رسائل السلطات بشأن الوقاية تعتبر أمر بالغ الأهمية. من ناحية أخرى، يمكن إعادة بناء الثقة بين السلطات والسكان مرة أخرى، وكذلك بين المجموعات، وذلك من خلال ضمان الشمولية، والحوار وآليات التظلم، والمساءلة، والالتزام بحقوق الإنسان والتنفيذ! مما سيعزز التماسك الاجتماعي والصمود وبناء السلام.

وأخيراً، يجب ألا تغفل الاستجابة عن أي دولة. إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة على المدى القصير والمتوسط لكوفيد-19 ستكون محسوسة بشدة في جميع البلدان النامية بغض النظر عن مستوى دخلها. وفي الوقت نفسه، تختلف القدرات والموارد لمواجهة هذه الآثار عبر العالم. إن استجابتنا يمكن بل لا بدّ أن تكون عالمية وحساسة لهذه الاختلافات. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يولي تخصيص مواردنا اهتماماً وثيقاً لاحتياجات البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تواجه عقوبات اقتصادية تفرض عليها هذه الأزمة الحالية تحديات محددة وخطيرة. وبينما تتمتع العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المرتفع بقدرات أكبر لمواجهة الأزمة، فإن هذه البلدان ستستفيد أيضاً من الوصول إلى المعرفة الجماعية وقدرة الأمم المتحدة على تجميع الجهود لمعالجة العواقب المتعددة الأبعاد للجائحة على مجتمعاتها واقتصاداتها.

السكان المعرضون للخطر الذين يختبرون أعلى درجة من
التهميش الاجتماعي والاقتصادي ويحتاجون اهتماماً خاصاً في
استجابة التنمية العاجلة:

- النساء
- كبار السن
- المراهقون والأطفال والشباب، وخاصة الفتيات والشابات
- الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية
- السكان الأصليون
- المهاجرون واللاجئون وديمو الجنسية والنازحون والسكان المتضررون من النزاع
- الأقليات
- الأشخاص المحتجزون أو الموجودون في المؤسسات ذات الطابع المؤسسي (مثل الأشخاص الموجودون في دور الرعاية النفسية، ومراكز إعادة التأهيل من المخدرات، ودور الشيخوخة)
- سكان الأحياء الفقيرة، والأشخاص في مستوطنات غير رسمية، والمشردين
- الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة
- المكتسبة/الإيدز وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون من حالات طبية موجودة من قبل
- صغار المزارعين والصيادين والرعاة والعمال الريفيين في الأسواق غير الرسمية والرسمية وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية وكذلك القطاع الحضري غير الرسمي والعاملين لحسابهم الخاص الذين يعتمدون على السوق من أجل الغذاء.
- منعدمي الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان المتأثرة بالصراعات والأزمات الممتدة
- الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع أو لديهم عمل ودخل غير آمنين وغير رسميين
- المجموعات المستضعفة والمهمشة بشكل خاص لأن القوانين والسياسات والممارسات لا تحميهم من التمييز والإقصاء (مثل الأشخاص المثليين (LGBTI)).

III. للتنمية

عرض الأمم المتحدة للاستجابة الفورية

ويمكن تعديل نسبة كبيرة منها وتوسيعها لتلبية الاحتياجات المتعلقة بكوفيد-19. وقد بدأت جهود إعادة الاستغلال هذه بالفعل. وبالإمكان تسريعها، على سبيل المثال لتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية، ولتوسيع الدعم النفسي والاجتماعي، أو لتنفيذ تدابير دعم العمل في حالات الطوارئ.

مجموعة واسعة ومرنة من طرق الدعم

وبالتالي يمكن تكييف الدعم المقدم للحكومات الوطنية والمحلية بما يتناسب مع القدرات والاحتياجات في البلد ويمكن أن يتغير بمرور الوقت وفقاً للحالة.

القدرة على تقديم دعم متكامل ومنسق

بصفتها نظاماً واحداً، ومن خلال نظام المنسقين المقيمين المعزز، يجري العمل على دمج الدعم المقدم من قبل الأمم المتحدة، وربط التحليل والاستجابات عبر القطاعات، وبناء الاستمرارية بين الإجراءات الفورية والانتعاش على المدى الطويل. ولا يشمل الدعم الذي تقدمه فرق الأمم المتحدة القطرية القدرات المقيمة داخل الدولة فحسب، بل يشمل أيضاً الخبرات ذات الصلة المستمدة من مواقع إقليمية أو عالمية أخرى، بما في ذلك من خلال المنصات التعاونية الإقليمية المقترحة (RCPs).

طرق التمويل القائمة للإنفاق السريع

يمكن لمنظومة الأمم المتحدة الانمائية الاستفادة من العديد من طرق التمويل لتوجيه الأموال بسرعة إلى التدخلات البرنامجية. حيث يمكن إنشاء صناديق جديدة، مثل الصناديق المجمع، في غضون أيام، ولا سيما على المستوى القطري، باستخدام المعايير والإجراءات المتفق عليها عالمياً.

تُسخر منظومة الأمم المتحدة الانمائية جميع أصولها ذات الصلة لدعم استجابة إنمائية فورية لتكملة التدخلات الصحية الإنسانية والتدخلات الطارئة. وتشمل هذه الأصول:

حضور واسع وعميق

تمتد البصمة التنموية للأمم المتحدة لتشمل 162 دولة ومنطقة، مدعومة بشبكة من الخبرة العالمية والإقليمية. وهذا يعني معرفة السياق والعلاقات القائمة في العديد من هذه البلدان، ولا يقتصر دعم الأمم المتحدة على العاصمة بل يصل إلى المجتمعات المحلية، في المدن والقرى.

المعرفة المطلوبة

توفر منظومة الأمم المتحدة الانمائية مجموعة واسعة من المعارف اللازمة لمساعدة البلدان على معالجة الجانب الاجتماعي والاقتصادي متعدد الأبعاد للأزمة. ويمكن أن يربط الحكومات بالخبرات، داخلياً وخارجياً، في جميع مجالات الاستجابة ذات الصلة.

تفويض واسع النطاق

الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة ذات التفويضات عبر الطيف، بدءاً من التنمية إلى العمل الإنساني ومن حقوق الإنسان إلى السلام والأمن. الأمر الذي يثري تقييماتنا وتحليلاتنا ودعمنا المتكامل.

محفظة تنموية كبيرة للبناء عليها

يبلغ إجمالي محفظة برامج التنمية الحالية للأمم المتحدة 17.8 مليار دولار عبر جميع أهداف التنمية المستدامة.

شراكات قوية للوصول والتأثير بشكل أكبر

بخلاف خبراتها ومواردها الخاصة، فإن الأمم المتحدة قادرة على استخدام إمكاناتها الهائلة للمساعدة في تعبئة شبكة واسعة من الشراكات المطلوبة للمجتمع بأكمله، واستجابة العالم بأسره. وتتمتع الأمم المتحدة بصلات واسعة مع منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والجماعات التطوعية.

وتواجه العديد من هذه المنظمات تحدياتها الخاصة، وستعمل الأمم المتحدة على معالجة هشاشتها التي جرى العمل على تحديدها. ويلعب الكثير منها دوراً قيادياً لا غنى عنه في الاستجابة، لا سيما في الوصول إلى الأشخاص الضعفاء، وفي الوصول إلى الأماكن النائية إلا أنه ما زال بإمكانهم تضخيم هذه الاستجابات.

نهج معياري محايد

ستعمل منظومة الأمم المتحدة الانمائية على ضمان تنفيذ جميع الاستجابات لكوفيد - 19 وآثاره بإحساس يتسم بالإنسانية وحماية حقوق الإنسان وكرامة جميع الأفراد، دون تمييز. فدمج القواعد والمعايير الدولية في تصميم وتنفيذ الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية هو أمر بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى. فهي مسألة فعالية واستدامة. كما أنّ تطبيق منظور النوع الاجتماعي في تصميم الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية يعتبر مهماً بشكل خاص، نظراً للدور الذي تلعبه النساء كعاملات في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية، بما في ذلك مقدمو الرعاية الصحية ومقدمو الرعاية، وكقادة مجتمع وفي الاقتصاد غير الرسمي.

بنية تحتية تشغيلية مناسبة للهدف

تتمتع منظومة الأمم المتحدة الانمائية ببنية تحتية تشغيلية قوية حول العالم يمكن تعيبتها وتوسيعها بالكامل بسرعة لدعم هذا العرض. ويجري حالياً تعزيز قدرات الخدمات اللوجستية والمشتريات للنظام. فمع الموارد الإضافية، سيكون بإمكانهم دعم التسليم السريع مع ضمان واجب رعاية الموظفين.

وفي العديد من البلدان، أقامت الأمم المتحدة علاقات وثيقة مع القطاع الخاص، والذي يعتبر أمراً أساسياً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي نحو التنمية المستدامة، ضمن نهج المجتمع ككل.

ومن الأهمية بمكان في هذه اللحظة أيضاً الشراكة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية (IFI). ولها قيمة خاصة في مجالات تقييم الأثر والتحليل والتمويل وتعبئة الموارد والدعوة في مجال السياسات بشأن تدابير الاقتصاد الكلي العاجلة لتوفير الإغاثة وخاصة للبلدان الأكثر فقراً والمتأثرة بالصراعات وتلك التي تكون في خطر كبير أو تترشح تحت وطأة الديون. وهنا ينبغي العمل على تصميم وتنفيذ برنامج فعال، والتخطيط على المدى الطويل.

IV. تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي في الظروف الطارئة

الرسم البياني 1: خمسة أعمدة لاستجابة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

1 الصحة أولاً:
حماية الخدمات والنظم الصحية
خلال الأزمة



2 حماية الأشخاص:
الحماية الاجتماعية والخدمات
الأساسية



3 الاستجابة والانتعاش الاقتصادي:
حماية الوظائف، والشركات الصغيرة
والمتوسطة الحجم، والعمال في
القطاعات غير الرسمية



4 استجابة الاقتصاد الكلي والتعاون
المتعدد الأطراف



5 التماسك الاجتماعي وقدرة
المجتمع على الصمود



تتحول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى وضع الطوارئ، وتساعد البلدان في غضون 18-12 شهراً القادمة لدعم النظم الصحية، ومنع انهيار النظم الغذائية، واستعادة خدماتها الاجتماعية الأساسية وإعادة بنائها بشكل أفضل وتدابير أخرى لتقليل أثر الجائحة على السكان الأقل حظاً. وفي الوقت نفسه، تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين اتخاذها للتعافي بسرعة وتهيئة ظروف أفضل لإنهاء الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد صُمم الدعم الاجتماعي الاقتصادي للأمم المتحدة لتفعيل المجالات الحرجة التي حددها الأمين العام في تقريره الأخير «المسؤولية المشتركة، التضامن العالمي: الاستجابة للأثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19». وعلى هذا النحو، تكمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجهود الأخرى لإنقاذ الأرواح وحماية الناس - من خلال الصحة العامة والاستجابات الإنسانية.

إن السرد الموضوعي المقدم في هذا القسم بسيط إلا أنه عاجل: حيث ستبدأ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحماية النظام الصحي بحد ذاته خلال أزمة كوفيد-19؛ وفي الوقت نفسه على وجه السرعة، ستساعد على حماية الأفراد من خلال الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية؛ وحماية الوظائف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمالين الضعفاء في القطاعات غير الرسمية من خلال الانتعاش الاقتصادي؛ والمساعدة في توجيه الطفرة اللازمة في التحفيز الضريبي والمالي لجعل إطار الاقتصاد الكلي يعمل لصالح الأفراد الأقل حظاً وتعزيز التنمية المستدامة وتعزيز الاستجابات المتعددة الأطراف والإقليمية؛ وتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة من خلال الحوار الاجتماعي والمشاركة السياسية والاستثمار في أنظمة المرونة والاستجابة التي يقودها المجتمع (انظر الرسم البياني رقم 1). وترتبط هذه التيارات الخمسة مع بعضها باستخدام بنية قوية وضرورة مرتبطة بالنوع الاجتماعي لإعادة البناء بشكل أفضل.

تحت كل ركيزة من هذه الركائز تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نتائج ملموسة وأنشطة يمكن للبلدان الاستفادة منها في جهودها الخاصة. والغرض منها دعم النهج الشامل للدول الأعضاء تجاه التحديات الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة. وتشمل جهود الاستجابة ما يلي: تنسيق المشاركة الدولية؛ والبيانات والتحليلات، بما فيها التحليل والتنبؤ الشامل المتعدد الأبعاد والمراعي للفوارق بين الجنسين؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات، والمساعدة الفنية في تصميم وتقديم حلول خاصة بالسياق؛ وتيسير الشراكات والحوار وبناء القدرات والحصول على الخبرة؛ وبناء التحالفات، ولا سيما في مجال التمويل؛ وتنفيذ المشروع المباشر وتسليمه كما هو مطلوب.

1. IV. الصحة أولاً:

حماية الخدمات والنظم الصحية خلال الأزمة

تسبب تفشي كوفيد 19 - بباريك النظم الصحية. فعندما تنهار الأنظمة الصحية، فإن الوفيات الناجمة عن تفشي المرض نفسه من الممكن أن تتجاوز بسرعة الوفيات الناجمة عن ظروف يمكن الوقاية منها أو علاجها، والتي لم تعد تُدار بواسطة نظام صحي فاشل. ولذلك، من الأهمية بمكان الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية المنقذة للحياة حتى في الوقت الذي تعالج فيه الجائحة.

تحتاج البلدان إلى اتخاذ قرارات صعبة لتحقيق التوازن بين متطلبات الاستجابة مباشرة لكوفيد19-، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تقديم الخدمات الصحية الأساسية، والتخفيف من خطر انهيار النظم. فمنظومة الأمم المتحدة الانمائية موجودة لدعم الحكومات في اتخاذ هذه الخيارات الصعبة. ومن الضروري، على سبيل المثال، تحديد التدفق الفعال للمريض (بما في ذلك الفحص والفرز والإحالة المستهدفة لحالات كوفيد - 19 وغير كوفيد - 19).

إنّ البلدان التي لديها أضعف الأنظمة الصحية لديها أضييق حيز المناورة. ولا يزال نصف العالم على الأقل لا يتمتع بتغطية كاملة للخدمات الصحية الأساسية وما زال نحو 100 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع بسبب التكاليف الصحية. وفي مواجهة هذه الخيارات، ستقوم منظومة الأمم المتحدة الانمائية بوضع استراتيجية مكونة من مرحلتين. أولاً، الإجراءات المحددة الهدف للسماح للبلدان بالحفاظ على الخدمات الصحية الضرورية المنقذة للحياة حتى عندما تتقدم لمواجهة الزيادة الحادة في الطلب على العناية المركزة. ثانياً، الجهد التكميلي الذي يستهدف استعادة النظم الصحية وتأهبها وتعزيزها مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة (UHC) والتأهب للموجات المستقبلية من كوفيد19-.

الاستجابة: ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة الانمائية

توفر منظومة الأمم المتحدة الانمائية المساعدة إلى كل حكومة في العالم في مجال الصحة، بدءاً من المشورة الفنية المتخصصة والإنذار المبكر لعمليات تقديم الخدمات على نطاق واسع في الأوضاع الهشة. وللاستجابة لجائحة كوفيد19-، ستعتمد منظومة الأمم المتحدة الانمائية لتحديد أولويات الدعم للبلدان من أجل الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية والنظم التي تدعمهم. وستقوم منظومة الأمم المتحدة الانمائية بتعبئة كامل قوتها الفنية والتشغيلية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية من أجل عالم احتشد للتصدي لتفشي كوفيد - 19.

ستشمل مجالات استجابة محددة من جانب منظومة الأمم المتحدة الانمائية لمساعدة الحكومات في الحفاظ على الخدمات والنظم الصحية الأساسية ما يلي:

تقديم الدعم التحليلي ودعم السياسات، والتوجيه التقني السريع: تشمل هذه الخدمات مجموعة من المجالات بما في ذلك: الخدمات الصحية وتقييمات النظم؛ ونظم وأدوات البيانات لتقييم سريع للأثر؛ والخدمات الصحية الأساسية من مستوى الرعاية الأولية إلى مستوى المستشفى؛ وإدارة المرضى بعد خروجهم من المستشفى، بما في ذلك منصات تقديم الخدمات المتغيرة، وإدارة القوى العاملة، والأدوية، والمستلزمات، بالإضافة إلى تقليل الحواجز المالية وتحسين جودة بيانات الخدمات. وتشمل هذه الإرشادات أيضاً: الحفاظ على خدمات النوعية الوقائية الأساسية، وتغطية أعمال التحصين (بما في ذلك شلل الأطفال)، وصحة الأم، وعلاج والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة / السل، والحملات المجتمعية مثل توزيع ناموسيات السرير؛ ودعم الاستجابة الصحية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة والضعفاء والمهمشين والحفاظ على الخدمات الإنسانية في المخيمات وفي المخيمات في أماكن الجائحة؛ والحفاظ على الخدمات الإنسانية في المخيمات وفي الأماكن الشبيهة بالمخيمات في سياق الجائحة؛ وتقديم المشورة بشأن كوفيد - 19 وموجة الحرارة ذات الصلة لدعم القطاع الصحي.

تنفيذ البرنامج والدعم الفني: بالتوازي مع عمليات كوفيد19-، والإمدادات، والدعم اللوجستي، ستوفر منظومة الأمم المتحدة الانمائية للإمداد عمليات الشراء والتوزيع المباشرة للإمدادات الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك الإمدادات للخدمات العلاجية والوقائية الأساسية؛ ودعم تقديم الخدمات الصحية على نطاق واسع من خلال شبكات المساعدة الفنية المحلية ودعم المتطوعين؛ ودعم التدريب وبناء القدرات من أجل زيادة القوى العاملة وإعادة نشرها في ضوء عبء قضية كوفيد - 19 المحلية؛ ودعم البرمجة المشتركة حول الاستجابات الشاملة للإعاقة. وفي بعض حالات النزاع، ستساعد منظومة الأمم المتحدة الانمائية في مرافق الرعاية الصحية الميدانية بالمستوى المناسب من الخبرة والقدرة على تقديم رعاية أولية آمنة ورعاية داعمة متقدمة.

دعم تتبع السكان الضعفاء والوصول إليهم: تشمل هذه الأنشطة مشاركة المجتمع لتحسين المعلومات الصحية، فضلاً عن الوصول إلى الخدمات الأساسية، وخاصة للنساء والشباب وأولئك الذين يفعون خارج المنظومات الحكومية، بما في ذلك اللاجئين. وستعمل منظومة الأمم المتحدة الانمائية بشكل خاص مع المنظمات الشبابية والنسائية، والزعماء الدينيين والتقليديين، ومجموعات المتطوعين، والأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات السكان المعرضين للخطر مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة، من خلال الشراكة العالمية لمكافحة وصمة العار والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة المكتسبة

Global Partnership on HIV-related

Stigma and Discrimination)، وهي شراكة انضمت إليها الحكومات لاتخاذ إجراءات ضد الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة المكتسبة. وستعمل منظومة الأمم المتحدة الانمائية أيضاً مع المجتمعات المحلية على التخفيف

زيادة وتوسيع نظم الحماية الاجتماعية المرنة والمناصرة للفقراء:
حيث ستقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم للحكومات من أجل القيام على نحو سريع بتصميم برامج التحويل النقدي وتعديلها وتوسيعها وتنفيذها للتصدي للأثار الاقتصادية المباشرة لكوفيد-19. ويشمل هذا دعم التحول إلى المدفوعات الرقمية للحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وتدير العديد من وكالات الأمم المتحدة بالفعل تحويلات نقدية واسعة النطاق مع الحكومات أو بالنيابة عنها، أي تحويلات نقدية بقيمة 2 مليار دولار تم تسليمها في عام 2019. وهناك آخرون لديهم خبرة في توسيع آليات الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات الوطنية، مع الحكومة وأصحاب العمل والعمال أو خدمات الحماية الاجتماعية القائمة على المجتمعات المحلية، ولا سيما للعمال غير الرسميين.

الحفاظ على الخدمات الغذائية والتغذية الأساسية مع التركيز على الرضع والأطفال الصغار والنساء والسكان الضعفاء بصفة خاصة، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. حيث يؤثر كوفيد-19 والتدابير ذات الصلة على نوعية الأغذية والتغذية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة معدلات الوفيات والاعتلال وسوء التغذية بين الفئات السكانية التي لديها أعلى الاحتياجات التغذوية⁴ وسيُتبع الدعم المقدم من قبل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نهجاً يستجيب لدورة الحياة، بدءاً من الجهود الرامية إلى تعزيز ودعم صحة الأم، وممارسات الرضاعة الطبيعية الملائمة للرضع، والأنظمة الغذائية الغنية بالمغذيات، وممارسات التغذية السريعة الاستجابة للأطفال الصغار، إلى جانب أمور أخرى. كما ستدعم استجابة الأمم المتحدة في هذا المجال البرامج القائمة على المرافق والمجتمعات المحلية للكشف المبكر عن الأطفال والنساء المتأثرين بسوء التغذية ومعالجتها (المهدور (wasted))، بما في ذلك استخدام بروتوكولات مبسطة وأغذية علاجية وتكميلية لعلاج هدر الأطفال. وسيعمل فريق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الحكومات وشركاء القطاع الخاص لتأمين خيارات غذائية صحية بأسعار معقولة للأطفال والنساء والأسر، فضلاً عن السكان الضعفاء، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. وسوف يشمل هذا مجموعة من الخيارات بما في ذلك دعم الغذاء، والدعم النقدي، والقسانم، إلى جانب السلوك الاجتماعي الذي يدعمه المتطوعون، وهو ما من شأنه أن يغير من التواصل الاجتماعي من أجل تحسين أنظمة التغذية لدى الأطفال والنساء.

ضمان استمرارية وجودة خدمات المياه والصرف الصحي، التي ستتأثر بشدة بانخفاض قوى العمل، وتعطل سلاسل التوريد، وتحديات الدفع من خلال التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية للمياه والصرف الصحي والنظافة. وهذا يشمل إيجاد حلول للمسرة للأسر التي تعتمد على البائعين والأسواق ومصادر المياه المجتمعية لضمان شبكة أمان للمياه لجميع الأسر المعرضة لانقطاع المياه، وقد يكون من الضروري تقنين إمدادات الناقلات والمياه المعبأة والأسر التي ترأسها النساء معرضة بشكل خاص لخطر زيادة المخاطر الصحية الناجمة عن ضعف فرص الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية، حيث من المرجح أن يكون السكن فيها غير لائق. كما أن الأطفال المعوقين والأطفال الذين يعيشون في ظروف إنسانية يحتاجون إلى اهتمام خاص، لا سيما في حالات اكتظاظ الملاجئ.

تأمين التعلم المستمر لجميع الأطفال والمراهقين، ويفضل أن يكون ذلك في المدارس: لقد تأثر حوالي 90 في المائة من مجموع عدد أطفال المدارس في العالم تأثراً مباشراً بإغلاق المدارس، ويقدر أن 370 مليون طفل في المدارس فقدوا وجباتهم الغذائية المدرسية. وستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع السلطات التعليمية الوطنية ومقدمي خدمات التعليم في القطاع الخاص لدعم الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة والمدارس التي يمكنها أن تظل مفتوحة بشكل آمن، وفي نفس الوقت مساعدة الحكومات على زيادة حجم التعليم الرقمي وغيره من أشكال التعلم عن بعد. وتعمل عدة وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع شركاء متعددين على توسيع نطاق النهج المبتكرة لمواصلة التعلم على جميع المستويات خلال الأزمة، وذلك عن طريق برامج الأبوة والأمومة، والتلفزيون، والإذاعة، ومختلف البرامج الرقمية، وآليات الإيصال الأخرى. وعلاوة على ذلك، سيُقدم الدعم للسماح بعودة الأطفال إلى المدارس بصورة آمنة وسريعة. وهذا يتضمن إعادة تقديم الوجبات المدرسية في المدارس، لما يقدر بنحو 370 مليون طفل في المدارس ممن فقدوا وجباتهم المدرسية ومنحهم حزم «العودة إلى المدرسة». على سبيل المثال، تقدم بعض أجهزة الأمم المتحدة حالياً وجبات مدرسية إلى 17 مليون طفل في 61 دولة، كما تقدم مساعدات تقنية إلى 70 حكومة. وأخرى تقدم برامج العودة إلى المدارس، والتي تشمل التحويلات النقدية وغيرها من التدخلات لتحفيز ودعم عودة الأطفال الأقل حظاً، ولا سيما الفتيات، مع إعادة فتح المدارس. وعلاوة على ذلك، ونظراً للدرور الحساس الذي يؤديه العاملون في التعليم من حيث ضمان عملية التعلم، ستقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدعم المعلمين من خلال برامج التدريب المهني بشأن طرق التعلم البديلة.

دعم استمرارية الخدمات الاجتماعية وإمكانية الوصول إلى الملاجئ. وستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى جانب الخدمات الاجتماعية الوطنية والمحلية لضمان استمرار خط الاستجابة الأول للأطفال والنساء والأسر المعرضة لخطر العنف والإيذاء والاستغلال والإهمال وفصل الأسر. إنَّ الخوف والقلق والاجهاد الحاد المقترن بتناقض توافر العاملين الاجتماعيين والعاملين على الحالات تجعل النساء والأطفال معرضين للعنف وسوء المعاملة والاستغلال والاهمال. ويمكن توسيع برامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تدعم الوقاية بالإضافة إلى توفير الرعاية المستمرة للأطفال والنساء الذين يعانون من العنف في المدارس أو في الأماكن الصحية، أو في أماكن الرعاية البديلة، أو في عدالة الأطفال أو في المجتمعات المحلية. كما تتوفر برامج محددة لدعم المأوى للعمل على توسعتها، لا سيما في الأوضاع الإنسانية الهشة، وكذلك في المخيمات والمناطق الحضرية المكتظة بالسكان حيث من غير الممكن ضمان التباعد الاجتماعي واتخاذ التدابير الوقائية الأخرى.

دعم ضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وسوف تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية السلطات الوطنية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية في ضمان الحفاظ على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية للأمومة، وبرامج الصحة الإنجابية الجنسية والخدمات المقدمة للنساء من العنف القائم على نوع الجنس، وأن يتم نشر أساليب جديدة

كجزء من الاستجابة. وتؤدي سياسات الحجر والعزل الصحي، مقترنة بالإجهاد المالي على الأسر والأفراد والمجتمعات المحلية، إلى تفاقم العنف المنزلي. ويُقدَّر أن يؤثر هذا على ثلث النساء على الأقل⁵ وقد تتعطل الرعاية والدعم للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي عندما يكون مقدمو الخدمات الصحية مثقلين بالأعباء⁶ وعلى ضوء هذه الخلفية، سيتم تنفيذ حزمة الأمم المتحدة المشتركة الخاصة بالخدمات الأساسية لإنهاء العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي يجري تكييفها للاستجابة للاحتياجات على مستوى المجتمع المحلي، على سبيل المثال في مجال خدمات الشرطة والعدالة. وستدعم منظومة الأمم المتحدة الانمائية توزيع المعلومات حول كيفية منع العنف المبني على النوع الاجتماعي أو أين يمكن التماس المساعدة. وسيجري توسيع المأوى وتحسين نظم الاحالة وتوفير خطوط ساخنة وخيارات أخرى للدعم عن بعد. وفي هذا السياق، بدأت مبادرة تسليط الضوء على العنف ضد النساء والفتيات بالفعل في تكثيف دعمها لهذه التدابير وغيرها.

وسيجري العمل على اعتماد نهج عدم الإضرار مع تحليل مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع أنشطة التأهب والاستجابة لكوفيد-19، بما في ذلك بالنسبة إلى الفئات المهمشة والضعيفة، مثل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد المثليين (LGBTI). وسوف تستمر منظومة الأمم المتحدة الانمائية في العمل مع شبكتها الواسعة من المنظمات النسائية في 69 دولة للاستجابة للأزمة وتوفير التمويل الحاسم والمرن لدعم منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة التي يمكنها المساعدة في معالجة مشكلة دعم قطاع الخدمات العالمية والأسواق العالمية في سياق الجائحة.

5 وبالإضافة إلى الضغوط المالية التي تتعرض لها الأسر والأفراد والمجتمعات، فإن سياسات العزل والحجر الصحي تؤدي إلى تفاقم العنف المنزلي.

6 على سبيل المثال، تضاعفت تقارير العنف المنزلي التي تلقتها مساعدة المنظمات غير الحكومية لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في جينيسو ثلاث مرات

في فبراير 2020 مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، بينما تم في نفس الوقت إعادة تخصيص ملاجئ للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي في بعض القرى لاحتياجات أخرى أثناء تفشي كوفيد-19، وفي بعض البلدان تقدم الخطوط الساخنة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعمليات القضائية خدمات مخفضة. هذه المعلومات متاحة على الرابط أدناه بعنوان Sixth Tone (2020) حالات العنف المنزلي ترتفع أثناء جائحة كوفيد-19: <https://www.sixthtone.com/news/1005253/domestic-violence-cases-surge-during-covid19-epidemic>

لابد من زيادة الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية

سوف تحتاج الحكومات إلى زيادة نطاق برامج الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية على مدى فترة الأزمة. ويمثل هذا لحظة حاسمة لتنفيذ أرضية للحماية الاجتماعية وإتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع للوصول للخدمات الأساسية.

نقترح تبني المبادئ التالية في زيادة السياسات والبرامج:

- **مدفوعة بالبلد.** سوف تكون نقطة الانطلاق هي ما تحتاج إليه البلدان وترغب في القيام به. وسوف تدعم منظومة الأمم المتحدة الانمائية الحكومات في اتخاذ الخيارات للسياسات والبرامج التي ستلبي بكفاءة وفعالية أهداف توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المحتاجين، ومنع الفقر والحرمان، وتوفير الحوافز الاقتصادية.
- **الحماية الاجتماعية القائمة على حقوق الإنسان.** في إطار المسؤولية الرئيسية للدولة، ينطوي ذلك على تغطية شاملة لجميع الخدمات في ظل إدارة شفافة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وعدم التمييز بين أي من مستعمليها، وعدسة محددة للمساواة بين الجنسين.
- **المبادئ الإنسانية.** تضطلع الأمم المتحدة وشركاؤها العاملون في المجال الإنساني بتنفيذ الأنشطة الإنسانية، والمبادئ الإنسانية للبشرية والحياد وعدم الانحياز والاستقلال فهي مبادئ أساسية لن تتعرض للخطر، وخاصة في سياقات الصراع.
- **مدفوعة بالأفراد.** سوف تعمل منظومة الأمم المتحدة الانمائية على دعم الحلول الكفيلة بضمان تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.
- **تبني الإبداع والوعي بالمخاطر.** وسوف تركز الإجراءات على تقييم المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المستفيدون. وسيتم دعم القرارات القائمة على أساس المخاطر لاستخدام أساليب مبتكرة لضمان استمرارية الخدمات.
- **مدفوعة بالتحليل مع قدر كاف من الفوائد.** سوف تستند القرارات المتعلقة بتقديم الدعم الفني اللازم لدعم المؤسسات الخاصة في أي بلد إلى التحليل الذي يُجرى مع حكومة البلاد للتصدي لمشاكل الحماية الاجتماعية وإيجاد الحلول الممكنة لها.
- **مدفوعة بالأنظمة.** ستركز منظومة الأمم المتحدة الانمائية على استخدام وتعزيز نظم وخدمات الحماية الاجتماعية الحكومية القائمة، وستسهم في بناء نظم وليدة حيثما يكون ذلك مناسباً. ويمكن أن يساعد ذلك على الكفاءة والتنفيذ؛ وبناء نظم على المدى الطويل.
- **موجهة نحو الاستدامة.** ستساعد منظومة الأمم المتحدة الانمائية البلدان على تلبية احتياجات من هم أشد فقراً وضعفاً وإيجاد حلول مستدامة، مما يتيح الانتقال من الاستجابات القصيرة الأجل إلى الاستجابات الطويلة الأجل، والتوصل إلى الحلول المملوكة وطنياً بتمويل مستدام ومنصف.
- **مدفوعة بالشراكات.** ستسعى منظومة الأمم المتحدة الانمائية للتوصل إلى اتفاق صريح مع الهيئات والحكومات الشريكة بخصوص أهداف التعاون في هذا الميدان وأساسه المنطقي، بما في ذلك المساعدة التقنية المقدمة من مختلف الهيئات إلى نظم الحماية الاجتماعية الوطنية في سياقات مختلفة.

3. الاستجابة والانتعاش الاقتصادي: حماية الوظائف، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعاملين في القطاعات غير الرسمية

أدخلت أزمة كوفيد - 19 الاقتصاد العالمي في ركود بمستويات تاريخية من البطالة والحرمان. قد تؤدي الأزمة إلى تراجع في 195 مليون عامل بدوام كامل في الربع الثاني من عام 2020 فقط. وبهذا فإن هذه الجائحة تشكل أيضاً أزمة وظائف وسبل عيش تهدد التقدم في أهداف التنمية المستدامة. ويظهر بأن المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، وعمال المزارع، والعاملين لصالحهم، وعمال المياومة، واللاجئين والعمال الوافدين من أكثر المتأثرين. تأثرت الوظائف في قطاعات الخدمة بنسبة أكثر، ومنها الثقافة والسياحة، وسيوثر الكساد الاقتصادي العالمي على تحركات السكان العالمية وبالتالي سيوثر على الدول ذات المستويات العالية من الهجرة والتحويلات المالية المرتفعة مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي.

يعمل العامل الأكثر ضعفاً في الاقتصاد غير الرسمي والذين يشكلون 60% من مجموع العمالة حول العالم. ولا يتمتعون بالوصول إلى الحماية الاقتصادية أو الوصول المحدود لها، ولا يملكون الأمان الاقتصادي الذي يمكنهم من أخذ إجازات مرضية، والعلاج إن دعت الحاجة، أو القدرة على التكيف مع إجراءات الحظر. كما تقلص نماذج العمل الحديثة، مثل اقتصاد المنصات والعمل الحر ذات علاقات العمل غير المعيارية، من المزايا والحماية الممنوحة للعمال. أدى هذا إلى خطر الاتجاه المتنامي نحو العمل غير الرسمي والذي يؤكد على الحاجة إلى إعادة تعريف أنظمة الحماية الاجتماعية لضمان التغطية العالمية للنواحي الأساسية المرتبطة بالعمل اللائق.

كما أن هناك أبعاد جندرية مهمة، فبسبب عدم المساواة الجندرية القائمة مسبقاً، ستواجه المرأة على الأرجح صعوبات أكبر في تأمين فرص عمل جديدة وفرص انتعاشها الاقتصادي. تمثل النساء بشكل كبير في بعض الخدمات الأكثر تأثراً بالأزمة، وغالباً تنقصها الحماية الاجتماعية. ولهذا فالمرأة تتحمل عبء غير متكافئ في اقتصاد الرعاية. كما تمثل المرأة حوالي 70 بالمائة من العاملين في الخطوط الأمامية والمتعاملين مع الجائحة في قطاعات الصحة والخدمة الاجتماعية، والغالبية من العمالة المهاجرة.

يتعلق الانتعاش الاقتصادي بحماية الوظائف والعمال؛ وضمان العمل اللائق؛ وحماية الأصول المنتجة، والوحدات المنتجة، والشبكات المنتجة خلال الأزمة. ويعتبر ضمان العمل المستمر أو المحسن لصغار المنتجين والعاملين في القطاعات غير الرسمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع القطاعات أمراً أساسياً لضمان إنتاج الغذاء والبضائع والخدمات الأخرى الأساسية، والوصول إليها.

هناك حاجة لقرارات السياسات في القطاعات المختلفة والتخفيف من تداعيات السياسات السلبية، وتشمل تلك الخاصة بالخدمات الأساسية، لتجنب توقف وخسارة الوظائف الدائمة. يجب أن يكون دعم الدخل والوظائف للعمال عاملاً أساسياً من حزم التحفيز مع الترويج للعمل اللائق. ستكون إجراءات السياسات هذه، المبنية على الحوار الاجتماعي، محورية في الوقاية من التوقف في قطاعات العمل الكبيرة الأمر الذي قد يشكل تهديداً مصيرياً مباشراً للخدمات الأساسية؛ وبالتالي قد يؤدي إلى المظاهرات والعنف وانعدام الثقة بالمؤسسات والحكومات.

كما يجب أن تتخذ الاعتبارات البينية بعين الاعتبار في جميع قطاعات جهود الاستجابة والانتعاش. يجب أن تدعم حزم التحفيز التحول باتجاه الاقتصاد الصحي والكفؤ من حيث الموارد والأخضر والدائري، المبني على الاستهلاك المستدام وشركاء الإنتاج المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بسلاسل القيمة المستدامة.

الاستجابة: ما ستفعله منظومة الأمم المتحدة الانمائية

ستركز استجابة الأمم المتحدة في مجال الانتعاش الاقتصادي على حماية وتحسين القطاعات المنتجة وحماية الوظائف وتعزيز العمل اللائق. وستشمل استجابة منظومة الأمم المتحدة الانمائية ما يلي:

توجيه السياسات والدعم البرامجي المدمج والمكيف للدول التركيز على حماية العمال والقطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة⁹ وسبل الوقاية من انهيار النشاط الاقتصادي والوظائف، أي من خلال مساعدة المنشآت التجارية في احتواء إنهاء الخدمات على نطاق واسع وحماية الأسر والأفراد من خلال التوسع بالحماية الاجتماعية والعمل عن بعد وسياسات العمل المشترك. كما ستضع الأمم المتحدة بين يدي الدول خبراتها ومعارفها في مجال التحفيز الاقتصادي الشمولي ودعم الوظائف بعد أن يبدأ الانتعاش.

التوسع في البرامج الموجهة نحو العمالة. وتشمل الأمثلة على خطوط الخدمة الرئيسية التي يمكن إعادة توجيهها وتوسيعها بسرعة برنامج الاستثمار المكثف في العمالة، والذي يعمل في التداعيات المباشرة للصدمات. يمكن للبرنامج التوسع بالنشاطات في حوالي 19 دولة بشكل مباشر، مما سيوجد حوالي 55 ألف وظيفة قصيرة الأمد (بمعدل 40 يوم عمل)، ويفيد 270 ألف من الأشخاص الأكثر ضعفاً. أما المثال الآخر فهو برنامج عمل أفضل، وهو شراكة بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، لتحسين ظروف العمل في قطاع الألبسة لجاهزة لحوالي 2.4 مليون عامل (80 بالمائة منهم من النساء) في 1700 مصنع في 9 دول في

https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/WCMS_740877/lang-it/index.htm

7

تمتّع أقل من ثلثي جميع الدول في العالم بأنظمة التأمين الاجتماعي و/أو المساعدة الاجتماعية والتي تمنح مزايا في حالة المرض. <https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=40>

8

مثل قطاعات السفر، والتجارة، والثقافة، والسياحة والعمل والتصنيع والإنشاءات ذات الكثافة العمالية العالية.

9

آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. يعمل البرنامج حالياً على منح الأولوية للمصانع التي ما زالت منتجة أو التي ستبدأ بالإنتاج بعد توقف مؤقت. سيعاد توجيه البرنامج المشترك «تعزيز العمل اللائق للنساء من خلال سياسات النمو الشمولية والاستثمار في اقتصاد الرعاية» والتوسع به لفهم تداعيات كوفيد - 19 على العمالة ذكورا وإناثا وتصميم حزم التحفيز المالي المستجيبة للجنس، ومنها الاستثمارات في اقتصاد الرعاية.

دعم الشباب والشركاء الاجتماعيين في الريادة والابتكار الجماعي
استجابة لكوفيد 19، الميني على برامج المنظومة الخاصة بقيادة الشباب وتمكين المتطوعين. من الأمثلة الحديثة لجهود الأمم المتحدة في تنسيق العمل على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية **المبادرة العالمية للوظائف اللائقة للشباب** حيث تشمل هذه المبادرة الإشراف القوي للشركاء الاجتماعيين والحكومات والمجتمع المدني ومنظمات الشباب وجماعات المتطوعين والقطاع الخاص في الاستجابة للأزمات والتنمية المستدامة. كما توفر منظومة الأمم المتحدة للتنمية روابط مع مؤسسات القوى العاملة مثل خدمات العمالة العامة لتطبيق برامج التخفيف ذات الصلة مثل ضمان الشباب، المنفذ بعد أزمة 2008.

دعم استراتيجيات حزم التحفيز المالي الأخضر. ستقوم منظومة الأمم المتحدة الانمائية بحشد **الشراكة للعمل على الاقتصاد الأخضر** والتي توفر دعم مدمج حول الوظائف الخضراء والقضايا الاقتصادية والبيئية من أجل التخطيط لاستجابة مبكرة ومرحلة الانتعاش بعد الأزمة. تعمل الشراكة في 20 دولة حول العالم ويمكن اعتمادها كوسيلة لدعم تعلم النظراء ونقل المعارف حول السياسات التي تحفز النمو والانتعاش ما بعد كوفيد19-.

التقييم الاجتماعي الاقتصادي السريع والمستجيب للجنس
وتشخيص سوق العمل وبيئة الأعمال. يمكن أن تدعم استجابة منظومة الأمم المتحدة الانمائية تقييم برامج منافع البطالة، باستعمال المدخلات السلوكية لقياس التحسينات المطلوبة من أجل الوصول بشكل فعال للعاملين في القطاعات غير الرسمية، بالإضافة إلى مسح الإجابات من خدمات العمالة العامة من أجل إجراء التعديلات على سوق العمل خلال الأزمة الحالية. تعمل منظومة الأمم المتحدة الانمائية حالياً على تنظيم مسح عالمي حول عمالة الشباب كوفيد - 19 لسماع صوت الشباب العاملين على الخطوط الأولى واستجابات السياسات.

حماية سلاسل الغذاء خلال الأزمة

ستغمر أزمة كوفيد - 19 بعض أكثر الفئات السكانية فقرا وسوء تغذية في العالم، في سياق من الموارد العامة الشحيحة، والأنظمة الصحية العامة الضعيفة، والحماية الاجتماعية غير الكافية. يعاني 821 مليون شخص من الجوع المزمن، ومنهم أكثر من 100 مليون شخص في أكثر من 50 دولة يعانون من مستويات جوع مرتبطة بالأزمات أو الطوارئ. من المرجح أن تكون مستويات الاحتواء والسيطرة أقل فعالية بين فئات السكان التي تعاني من الجوع المزمن والذين تعتبر تداعيات وضعهم أكثر حدة. تعتبر حماية سلاسل الغذاء ذات أهمية خاصة في هذه الدول. إن المحافظة على الوصول الآمن إلى الطعام لسكان الريف والحضر والذين يعانون أصلا من سوء التغذية وقدرة أقل على الحركة جزءا أساسيا من الاستجابة الصحية. ويعد إنتاج الغذاء، والعمل الرسمي وغير الرسمي ذو الصلة، والنقل، وخدمات التسويق مصادر رئيسية للدخل وسبل العيش لأكثر من ثلثي السكان في أقل البلدان نموا والعديد من الدول الكبيرة ذات الدخل المتوسط. كما يمكن أن يؤدي التوقف المحلي لأنظمة الغذاء إلى الأزمات السياسية ذات تداعيات طويلة الأمد.

عملت منظومة الأمم المتحدة الانمائية بالشراكة مع الحكومات والمانحين ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية والعديد من شركاء التنمية الآخرين من الشمال والجنوب، على مجموعة من المعايير والأدوات والآليات للرقابة، وجمع البيانات، وإجراء التقييم السريع والتحليل لرصد عمل سلسلة القيمة الغذائية على جميع مستويات الاقتصاد العالمي وتقديم الآليات الجاهزة لإطلاق وتنسيق الاستجابة السريعة للسياسات. تشمل هذه الآليات تصنيف مرحلة الأمن الغذائي المدمجة (IPC)، ونظام معلومات الأمن الغذائي (FSIN)، ونظام معلومات الأمراض الحيوانية / نظام إدارة المعلومات الزراعية (EMPRES)، ونظام المعلومات والتحذير المبكر العالمي (GIEWS)، ووحدة تحليل ورصد الضعف (VAM)، وبنوك الأمن الغذائي (FSC)، والشبكة العالمية ضد الأزمات الغذائية، ونظام معلومات السوق الزراعي (AMIS). توفر كل هذه البيانات والمعلومات عبر منصة جغرافية مكانية مدمجة واحدة تربط معلومات رصد الطوارئ بالمعلومات الفيزيائية الحيوية والاقتصادية الاجتماعية، وسعر الشحن، وبيانات المناخ وتحليل قائم على الذكاء الصناعي. ويوفر هذا صورة شمولية لسلاسل الغذاء العالمي، وحالة عملها، وإمكانية انقطاعها. كما ترتبط تصنيفات المخاطر بالمعلومات المحدثة تلقائيا لتمكين استجابة السياسات السريعة.

تشجع الحكومات على الاستغلال الكامل مجموعة الأدوات هذه لحماية سلاسل الغذاء لسكان الأكثر ضعفا في العالم.

الاستثمارات لتحسين الإنتاجية وظروف العمل في الشركات متناهية الصغر والصغيرة. على سبيل المثال، ستعيد منظومة الأمم المتحدة الانمائية توجيه برنامجها العالمي برنامج دعم الشركات التنافسية والمسؤولة (SCORE) من خلال استغلال الشبكة العالمية الموسعة لتقديم المعلومات والخدمات ذات الصلة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويشمل البرنامج برامج الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونشر مسوحات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتدريب على السلامة والصحة المهنية الخاصة بكوفيد-19، والتخطيط لاستمرارية الأعمال، ودعم الريادة، والحوار بين المدير والعامل وقنوات تسليم الكرتونية وتدريب إلكتروني مما يعزز من الاستدامة ويضمن العمل اللائق. سيشمل دعم منظومة الأمم المتحدة الانمائية المقدم إلى المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، خصوصا المشاريع المملوكة للمرأة، الدعم (بما في ذلك المناصرة) لتصبح المشاريع جزءا من الاقتصاد العالمي من خلال بناء القدرات ومن خلال إدماج حلولهم المقترحة في المشتريات.

المشورة حول الحلول المبنية على الطبيعة من أجل التنمية، وتشمل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي تبني على الدعم للدول من أجل الوصول إلى منحة تصل قيمتها إلى مليار دولار من الصناديق الرأسبية التنموية في 2018-2019، والتي استغلت 1.2 مليار دولار إضافية من أجل 91 دولة من المؤسسات المالية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والحكومات. من المتوقع أن تفيد الأموال التي حشدت عام 2019 من مرفق البيئة العالمي وصندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف 37 مليون شخص من خلال المبادرات المدمجة.

أثبت دعم روابط الأعمال فعاليته وأثره على قطاعات الزراعة والسياحة، مما ساعد مزارعي الكفاف ومشغلي المشاريع السياحية الصغيرة على تحويل نشاطاتهم التي غالبا ما تكون في القطاعات غير الرسمية إلى مشاريع تجارية مزدهرة - خصوصا مشاريع تجارية ترأسها النساء. وتشمل استجابة منظومة الأمم المتحدة الانمائية نهج مشترك نحو تقديم المشورة للحكومات حول كيفية إدماج الجماعات السكانية المهاجرة واللجنة في سياسات الريادة الخاصة بها. كما يمكن تحويل برنامج تيسير الأعمال، المنفذ في 37 دولة، بشكل سريع لحالات الطوارئ الجديدة.

الدعم الفني المقدم إلى الرياديات صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال التوزيع النقدي غير المشروط عبر المحافظ الرقمية. يشمل برنامج التجارة والجندير والتنمية برنامجا يدعم تنمية المهارات الريادية، ومجموعة أدوات تقييم التجارة والجندير للدول من أجل تقييم الأثر الجندي للسياسات، ومنها تلك الخاصة بكوفيد-19.

دعم الدفعات الرقمية. شهدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية طلب متزايد من الحكومات على دعم الدفعات الرقمية المرتبطة بكوفيد - 19 وتبني على تجاربها من الدفعات الرقمية لعمال الاستجابة للأوبولا، الأمر الذي كان أساسيا للدول ذات عدد قليل من الحسابات البنكية ونسب مرتفعة من التغطية للهواتف النقالة.

المساعدة لمواجهة التحديات التجارية وتيسير تدفقات التجارة. تشجع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتدعم الدول من أجل التوسع في مساعدات المساعدة للتجارة من أجل تلبية تحديات كوفيد-19، وخصوصا للتخفيف من خسارة الدخل في الدول النامية. يعمل برنامج القيمة المضافة إلى التجارة مع أكثر من 10 آلاف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط الحجم في 56 دولة مع التركيز على أكثر القطاعات تأثرا، وتشمل قطاعات الألبسة والزراعة والسياحة. وتعمل المنظومة على مؤشرات الأداء الرئيسية وخطوط الأساس الخاصة بالشحن مما سيساعد الدول على رصد وتحليل تحركات سلاسل التوريد، خصوصا الانسدادات للبضائع الحيوية بسبب أنواع الطوارئ الناشئة عن كوفيد-19. يعد أسيكودا (النظام الآلي للبيانات الجمركية) في 40 دولة عامل رئيسي لدعم المبادرات المتخذة من قبل الدول، مما يعزز الاتصال الشخصي المباشر (وكلاء الجمارك - مجتمع التجارة)، ويضمن استمرارية العمل. على سبيل المثال، يمكن تكييف التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية برمجة برنامج يعمل على تحديد المواد الأكثر ضرورة في حالة الكوارث الطبيعية إلى كوفيد-19.

حلول التجارة الإلكترونية والرقمية لضمان الوصول الآمن إلى الخدمات الضرورية في زمن الأزمة، خصوصا من قبل الفئات الضعيفة. وتشمل هذه الخدمات المالية لإرسال / استلام الحوالات، المنح، وقروض التجسير قصيرة الأمد إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة، والدفعات الرقمية لأموال الطوارئ إلى الأفراد والأسر. أجرت تقييمات جاهزية للتجارة الإلكترونية لصالح 25 من البلدان الأقل نموا ويمكن أن توفر أساس أفضل للاستفادة من مزايا الحلول الرقمية. تساعد مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة الرياديات الرقيات في الدول النامية لتصبح قوة من أجل التغيير والانتعاش الاقتصادي بعد أزمة كوفيد-19.

حماية الوظائف والعمال أمر أساسي

• الدعم لتحويل الإنتاج باتجاه الاحتياجات المباشرة للشركات لتبقى قادرة على العمل من خلال مساعدتها في الوصول إلى العملاء عبر أدوات ومنصات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتعزيز سلاسل التوريد الخاصة بها، وتطوير خطط الطوارئ لضمان استمرارية العمل.

ثالثاً، حماية العمال الأقل حظاً من خلال:

• التحويلات النقدية والعينية إلى العمال في وضع غير نظامي والعمال لحسابهم الخاص، ويشملون عمال المنازل وعمال المياومة، المعتمدين على أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة أينما كان ذلك ممكناً (مثلاً، زيادة الدفعات والتغطية)؛

• ضمان تقديم الخدمات الصحية والمعلومات للمجموعات غير المتصلة بشكل جيد بالخدمات القائمة، ومنها العمال المهاجرين واللاجئين؛

• التأمين الاجتماعي للمجموعات الضعيفة؛

• الوصول إلى خدمات الرعاية للعمال المزمين بالاستمرار بالعمل خلال فترات الإغلاق؛

• الدعم للعمال الشباب الأكثر تأثراً، ويضم الإجراءات لضمان الاستمرار في التلمذة المهنية؛

• منع التمييز والاستبعاد والعنف في مكان العمل عندما تتفاقم أوجه الضعف؛

• تشبيك هذه المجموعات المستهدفة مع أنظمة الحماية الاجتماعية أينما توفرت، حتى يتحقق التخفيف من أعباء توقف الدخل وارتفاع أعباء رعاية الأطفال.

كانت إحدى الدروس المستفادة من أزمات سابقة الحاجة إلى وضع دخل العمال واحتياجاتهم العمالية في قلب جهود الطوارئ والانتعاش. كيف نحمي الوظائف والدخل الخاص بأضعف العمال، ومنهم العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعاملين لحسابهم الخاص، وعمال المياومة، والعمال المهاجرين؟ نقترح ثلاث محاور لعمل السياسات، والتي ستحتل بدعم من برامج منظومة الأمم المتحدة الانمائية الموجهة للدول ونصائح السياسات المدمجة:

أولاً، أصبحت السياسات المالية والنقدية النشطة لتحفيز الاقتصاد والعمالة بشكل عام، والتي تنصدي التراجع في الطلب الكلي والتداعيات الضارة في سوق العمل؛ والسياسات القطاعية للتصدي للأثار السلبية الناتجة عن الإغلاقات وتقلص التجارة الدولية والانقطاعات في السلاسل العالمية؛ والاستثمارات في اقتصاد الرعاية (الصحة والتعليم)، حيث تمثل المرأة ثلاثة أرباع مجموع العمالة، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ثانياً، تقديم الدعم المالي المباشر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعاملين لحسابهم الخاص، والآخرين العاملين بشكل غير رسمي، على نطاق أوسع بكثير، من خلال:

• المنح والقروض والإعفاءات الضريبية للشركات والمرتبطة بأطر زمنية، وغير البيروقراطية، والمرتبطة بالاحتفاظ بالوظائف؛

• التوسع في تأجيل تسديد الديون على دفعات الخدمات، والإيجار، وإعفاء الفائدة وقروض ومنح التجسير، ووقف سجلات الائتمان؛

• أنظمة الاحتفاظ بالعمالة (دعم الأجور، مشاركة العمل، الإجازات المدفوعة من قبل الحكومة، الرواتب المدفوعة بشكل مباشر من الحكومة للشركات المتأثرة بالعزل والحظر؛

• الإجازات المرضية / الإجازات، المدعومة من قبل الحكومة إن دعت الحاجة لذلك؛

4. IV. استجابة الاقتصاد الكلي والتعاون المتعدد الأطراف

الدولار في بعض الدول. عند منح الأولوية لرعاية مواطنيها، تشترك الدول في سياسات تسمى «سياسات إفقار الجار»، أي السياسات ذات الأثر السلبي على الدول المجاورة في سبيل إنقاذ الذات، والإجراءات الجمركية وغير الجمركية، في حين يستمر الحظر على التصدير، خصوصاً المفروض على المنتجات الطبية والمنتجات ذات الصلة. وسيؤدي هذا إلى إبطاء إجراءات الدول في احتواء الفيروس والتعافي من الأزمة.

ثالثاً، سيكون التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي كبيراً. بلغ التوقع الأساسي للنمو الاقتصادي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي سالب 3 للعام 2020، مع توقع خسارة في المخرجات التراكمية بقيمة 9 تريليون دولار أمريكي خلال الأزمة. وسيكون هذا أكبر تراجع منذ الكساد الكبير - مع انخفاض بواقع 6.3 نقطة مئوية فيما يخص توقعات النمو الاقتصادي قبل الجائحة.¹⁰ سيشكل هذا ضربة كبيرة على الاقتصادات النامية والناشئة التي تواجه أصلاً قيود ديون ملزمة وحيز مالي محدود. يمكن أن تؤدي أسعار البضائع الأقل إلى خفض الدخل المالي للدول المصدرة، مما يؤدي إلى تراجع موقعها التجاري ويضع الضغوط الاستهلاكية على عملاتها. من المتوقع أن تواجه العديد من الدول زيادة في الاقتراض، ويشمل هذا الدول المتلقية للقروض الميسرة، وتقديم الضمانات لقروض القطاع الخاص، أو أشكال أخرى من القروض للتخفيف من أثر كوفيد-19.

2. ستدعو الحاجة إلى الإجراءات المالية واسعة النطاق، والمدعومة بالتخفيف المالي المستهدف، من أجل احتواء انتشار المرض، والتخفيف من الصدمة على الوظائف، والتقليل من خسارة الوظائف، وضمان الحد الأدنى لمعايير المعيشة، مع تركيز خاص على المجموعات السكانية الضعيفة:

أولاً، ينبغي تعزيز الاستثمارات لتقوية أنظمة الحماية الصحية والاجتماعية والتحرك نحو الرعاية الصحية الشاملة وأنظمة الحماية الاجتماعية العالمية. يجب وضع المجموعات السكانية الضعيفة في قلب هذه الإجراءات ويجب أن يساهم بها التحليل الجندي. كما أنه من الأهمية بمكان تخفيف الانقطاع عن التعليم من خلال الاستثمار في دعم قدرات التعلم الإلكتروني خصوصاً في المجتمعات والأنظمة المدرسية الأقل حظاً.

ثانياً، تتوجب مجابهة الانخفاض في الطلب الكلي، وحماية الفاعلين المنتجين الأضعف. يتوجب على الحكومات زيادة إنفاقها واستثماراتها، على المدى المتوسط، مع تجنب البحث عن السياسة الواحدة التي تناسب الجميع بسبب الهيكل الإنتاجي غير المتجانس في الدول النامية. قد يكون هذا على شكل التأجيلات الضريبية، وتأجيل دفعات المساهمة الاجتماعية، ودعم الأجور للاحتفاظ بالعمال مدفوعي الأجر،

دخل الاقتصاد العالمي في أعماق كساد اقتصادي منذ الكساد العظيم مع إمكانية أزمة مالية ذات تبعات كبيرة على المجموعات السكانية والأسر الضعيفة، التي يعيش بعضها أصلاً على حافة الفقر. يعيث كوفيد - 19 فسداً على الاقتصادات الضعيفة أصلاً من خلال إجراءات الاحتواء الموضوعية للسيطرة على انتشار الفيروس. تتطلب هذه الأزمة غير المسبوقة إجراءات غير مسبقة - فهناك حاجة ماسة لجهود مالية ونقدية لمواجهة التقلبات الدورية في كل مكان. دعا الأمين العام إلى استجابة شمولية متعددة الأطراف مساوية إلى 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

استجابة اقتصادية كلية: تحرك مالي ونقدي

يعد النهج ثلاثي الخطوات أساسياً للاستجابة الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19. أولاً، ندعو الحاجة إلى إجراء تقييم سريع للتدابير المحتملة للأزمة بهدف تحديد كمية الإنفاق الضرورية لاحتوائها. ثانياً، الحيز المالي المتوفر لزيادة الإنفاق، لأنه سيحدد إلى حد كبير القدرة الحكومية على العمل. ثالثاً، تحليل أولويات السياسات وإجراءات السياسات المتوفرة والذي يأخذ بعين الاعتبار قيود التمويل والتنفيذ التي تواجه الحكومات أمر ضروري أيضاً. كما سيتم أخذ التبعات المحتملة لإجراءات السياسات المقترحة بعين الاعتبار.

1. يحتاج التقييم المناسب لنطاق وحجم الزيادة الضرورية بالنفقات إلى الفهم الواضح للفتوات المختلفة للأثر الاقتصادي أولاً.

أولاً، أدت إجراءات الدول الأولية لاحتواء انتشار كوفيد - 19 من خلال الحجر الصحي والقيود على السفر وإغلاق المدن إلى انخفاض كبير في الطلب الكلي، مما يؤثر على قطاعات الخدمات مثل السياحة، والتجزئة، والضيافة، والطيران المدني. كما أدت إلى إيقاف أسواق العمل وسلاسل التوريد المتزامن مع مخاطر التلاشي الجزئي للهيكل الإنتاجي وخفض الأجور. تعد الدول النامية أضعف بشكل خاص أمام التدمير المستمر لسلاسل القيمة العالمية - مع تداعيات سلبية على العائدات الضريبية. تأثرت الخدمات المعتمدة بشكل كبير على العمال بالإضافة إلى قطاعات التصنيع القائمة على سلاسل التوريد بشكل خاص، مما أدى إلى زيادة في تسريح العمال والبطالة.

ثانياً، تضر بعض الاستجابات المالية والتجارية بشكل خاص الاقتصادات النامية والناشئة. ويؤدي الانتشار المستمر لكوفيد - 19 إلى هروب رأس المال إلى الأصول الآمنة من عدة دول نامية، مما يضعف بدوره عملاتها ويزيد من تقلب الأسواق المالية ويضغط على الأنظمة البنكية المعتمدة بشكل كبير على

10 صندوق النقد الدولي، 2020، التوقعات الاقتصادية العالمية، 14 نيسان <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020>

11 صندوق النقد الدولي، <https://blogs.imf.org/2020/04/14/the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression/>

والإيقاف المؤقت لسداد الديون، وضمائم القروض، والقروض المدعومة أو المنح المباشرة إلى المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم المشروطة بالاحتفاظ بالعمالة. كما يندرج تحت هذه الفئة التحويلات النقدية للأسر التي تخسر دخلها بسبب الإغلاق، وإجراءات الدعم للعاملين لصالحهم، والأسر التي ترأسها المرأة، والعمال في وضع غير نظامي، والفئات السكانية الضعيفة الأخرى، ومنهم المهاجرين واللاجئين.

ثالثاً، يجدر دعم استقرار النظام المالي وتجنب أزمة الانتماء. في البداية، يمكن تحقيق هذا من خلال توفير السيولة الكافية للنظام البنكي، ويشمل هذا من خلال خفض كبير في نسب الفائدة من قبل البنوك المركزية في بعض الدول. كما قد تدعو الحاجة إلى الصوابع الرأس مالية بالإضافة إلى وقف هروب رأس المال في بعض الحالات. يمكن تقديم الدعم المالي لمن يحتاجه من خلال تأخير الدفعات على القروض الفردية والرهون العقارية بالإضافة إلى الرسوم الحكومية.

3. وأخيراً، يجب تحليل التبعات الرئيسية لإجراءات السياسات المقترحة لضمان معرفة صانعي السياسات بالتنازلات في السياسات وبأن الآثار المطلوبة لهذه الإجراءات مستدامة مع مرور الزمن بدون التسبب بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتراجع البيئي.

أولاً، على صانعي السياسات دراسة الأثر على الموقف المالي والدين العام. ستحتاج العديد من الدول النامية والدول ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى تخفيف عبء الديون و/أو تأخير سداد الديون أو إلغاء الديون. ويمكن تنسيق هذه الإجراءات مع المنظمات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى ومجموعات الدول، مثل مجموعة العشرين. وينبغي إعادة تصميم أدوات تحليل استدامة الدين لدعم الدول في إطار متوسط إلى طويل الأمد.

على سبيل المثال، ستواجه الدول ذات الدخل المتوسط انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي، كما ستشعر هذه الدول بأكثر من خسارة الوظائف، مما ينطوي على خسائر كبيرة في الدخل والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة العمال في وضع غير نظامي والفقير. وبالتالي فإن الدول ذات الدخل المتوسط تحتاج إلى حيز سياسات أكبر لمواجهة تداعيات الجائحة.

من ناحية، يعني هذا التمتع بالقدرة على استعمال السياسة المالية كأداة للمحافظة على سبل العيش في الظروف الحالية وكمفتاح للانتعاش. ويتطلب الأمر الوصول إلى آليات تخفيف الدين

وإعادة هيكلة الدين والتغاضي عن الديون لأنه لا يمكن تجنب زيادة الدين العام. بنفس الوقت، على الدول ذات الدخل المتوسط المحافظة على الاستقرار الخارجي. يعتبر التوسع الداخلي والاستقرار الخارجي هدفين مترابطين، فوجود الاستقرار الخارجي يعني التمتع بالشرعية التي تسمح بتنفيذ الصوابع على رأس المال لتجنب تدفقه الخارجي. كما يعني الوصول إلى التبادل الأجنبي والسيولة لتلبية التزامات الدين واحتياجات الاستيراد. ولذا، فإن التنسيق الدولي أساسي لاستدامة الاستقرار الخارجي للدول متوسطة الدخل.

ثانياً، سيكون التنسيق بين البنوك المركزية أساسياً، حيث سيضطر صانعي السياسات إلى تقييم أثر الموقف التكيفي والتوسعي في موازنات البنوك المركزية، والبنوك، وقطاع الأعمال غير المالي – قد يكون الأثر على موازنات قطاع الأعمال غير المالي كبيراً عندما تتعدى الالتزامات العامة بالعملة الأجنبية الأصول بالعملة الأجنبية. كما لا يمكن تجاهل أثر التدفقات الخارجية لرأس المال المتزايدة بسرعة وأسعار الصرف وتذبذب السوق المالي، فقد تدعو الحاجة إلى الصوابع على رأس المال.

ثالثاً، يجب أن تبني استجابة السياسات جسراً للانتعاش مع ضمان الاستدامة الاجتماعية والبيئية ضمن إطار أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. يجب ألا يتناسى صانعي السياسات الحاجة الملحة للعمل المناخي، والذي سيوفر فرصة غير مسبوقة للاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية الهائلة ويسرع من التحولات الهيكلية للتنمية المستدامة. قد يؤدي العمل المناخي الجريء إلى مزايا اقتصادية تصل قيمتها إلى 26 ترليون دولار بحلول العام 2030، ويؤدي إلى إيجاد أكثر من 65 مليون وظيفة جديدة، وتجنب 700 ألف وفاة مبكرة بسبب تلوث الهواء¹². كما أنه من الأساسي ألا تدعم الإجراءات المالية والنقدية استجابة للجائحة للنشاطات الاقتصادية التي تتسبب بالتدهور البيئي أو التي لا تتصدى للعوامل الخارجية السلبية.

كما أن الآثار السلوكية طويلة الأمد للحوافز النقدية للشركات والأسر مهمة أيضاً. ويمكن للسياسات المالية أيضاً تحويل ميزان الحوافز لصالح المزيد من الخيارات والسلوكيات المستدامة مع انطلاق الانتعاش. ستستمر منظومة الأمم المتحدة للإنمائية في مساعدة الدول على إجراء التقييم المالي التنموي وتصميم وتنفيذ أطر التمويل الوطني المدمجة في دول ريادية.

التصدي للدين في الاقتصادات النامية أمر أساسي

تقييمات استدامة الدين متوسطة وطويلة الأمد للدول، بناء على التقييمات المفصلة للأثر الاقتصادي لأزمة كوفيد-19، والمرتبطة باحتياجات التمويل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. على المستوى المتعدد الأطراف، ينبغي مضاعفة الجهود لإيجاد آلية عادلة وفعالة للتعامل مع إعادة هيكلة الدين السيادي بطريقة منسقة وشمولية، ومن خلال مسؤوليات مشتركة للدائن والمدين.

يمكن أن تقدم الأمم المتحدة الدعم بعدة طرق:

على المستويات العالمية والإقليمية، توفر الأمم المتحدة، والتي لا تعمل كمدين، منتدى محايد للحوار الشمولي بين عدة دائنين ومقرضين. وستكون هذه الحوارات ضرورية لمعالجة تبعات الأزمة والتباحث بالطريق إلى الأمام. يمكن أن تبني هذه النقاشات على مبادرات الأمم المتحدة القائمة، مثل مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لتشجيع الإقراض والإقراض السياديين المسؤولين، ومباحثات الأمم المتحدة حول تسوية الدين السيادي. يمكن لمنتدى التمويل من أجل التنمية، والذي يضم مباحثات سنوية حول قضايا الدين، أو يوفر منصة منتظمة لمثل هذا الحوار.

إضافة إلى هذا، وضعت الأمم المتحدة المبادرات والأدوات المبتكرة لتحرير الموارد من أجل أهداف التنمية المستدامة واستثمارات المناخ. على سبيل المثال، اقترحت الهيئة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مبادلة الدين الخارجي مع دفعات سنوية في صندوق التأقلم، والذي يمكن أن يكون مصدرا لتمويل الاستثمارات من أجل الاستجابة للأزمة وأهداف التنمية المستدامة. حان الأوان لتنفيذ مثل هذه المقترحات ودراسة مبادرات مشابهة للمناطق الأخرى.

على المستوى الوطني، توفر أطر التمويل الوطنية المدمجة مجموعة أدوات لتحقيق ربط أفضل بين عمليات التخطيط والتمويل. ويشمل هذا تقييم أفضل وإدماج المخاطر المالية وغير المالية في سياسات التمويل. يمكن تكميل دعم الأمم المتحدة لإدارة دين الدول من خلال خدمة المشورة الفنية لدعم الدول النامية عند إعادة هيكلة الدين. تعمل الأمم المتحدة مع الحكومات لاقتراح تصميم حزم التحفيز المالي المستجيبة للجنس من خلال تحديد نقاط الدخول بهدف تخفيف آثار الأزمة وضمان الانتعاش الاقتصادي.

سيركز تقرير التمويل للتنمية المستدامة السنة القادمة لعام 2021 الصادر عن مجموعة العمل متعددة الهيئات حول التمويل من أجل التنمية (والتي تشمل أكثر من 60 هيئة أمم متحدة ومنظمات دولية) على كوفيد - 19 وأثرها على تمويل التنمية. وسيشمل التقرير تحليل وتوصيات حول استدامة الدين والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى الجائحة.

كان حجم التحفيز النقدي والمالي في كل دولة كبيرا، حيث يتراوح بين عدة نقاط نسبية من الناتج الإجمالي المحلي. ستحتاج جميع الاقتصادات إلى الحيز المالي لتمويل إجراءات الاستجابة، إلا أن العديد من الدول النامية، وخصوصا الدول ذات الدين الكبير، لن تتمكن من جمع الموارد الضرورية. كانت 44 بالمائة من أفقر الدول معرضة لخطر عجز الدين أو تعاني من عجز الدين قبل الجائحة، كما أن هناك الكثير من الدول المصدرة للنفط، بالإضافة إلى الدول المعتمدة على السياحة، التي تواجه مخاطر كبيرة من ناحية عجز الدين. وستحتاج العديد من الدول ذات الدخل المتوسط ودول جزر صغيرة نامية إلى إعادة هيكلة الدين.

تعد الخطوة الأولى وقف دفعات تسديد الدين (وتشمل أصل الدين، والفائدة، والرسوم) وتحرير هذه الموارد للاستجابة المباشرة للأزمة لأي دولة نامية تطلب ذلك. وبالإضافة إلى إيقاف دفعات خدمة الدين من قبل المؤتمنين الثنائيين لأفقر الدول، كما تم الاتفاق عليه في مجموعة العشرين، سيتم وقف دفعات سداد الدين من دول نامية أخرى تطلب السماح. ينبغي على مؤتمني القطاع الخاص الانضمام إلى هذا الإيقاف بشروط مشابهة لتجنب تدخل القطاع العام لإنقاذ الدائنين من القطاع الخاص، مع توسيع نطاق التشريعات الوطنية لتشمل الحماية من المؤتمنين غير المتعاونين. كما ينبغي شمول الدين للمؤسسات المالية الدولية، مع أن هذه المؤسسات ستحتاج على الأرجح إلى الدعم من مساهميتها، بهدف عدم تهديد تصنيف AAA الخاص بها والحد من قدرتها على منح التمويل الجديد خلال الأزمة.

وبالتوازي مع هذا، يجب أن تتمكن الدول النامية من الوصول إلى العملات الصعبة بسهولة، الأمر الذي سيمكنها من شراء اللوازم للزمامات، حيث قد يشمل هذا الاعتماد المتزايد على خطوط التبادل الثنائي أو إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة.

في خطوة أبعد من الاستجابة المباشرة للأزمة والتوقف، ستدعو الحاجة إلى برنامج جديد لتخفيف عبء الديون، بالنظر إلى مستويات الدين المرتفعة واحتياجات التمويل التي لم تتم تلبيتها لأهداف التنمية المستدامة حتى قبل الجائحة. ألغى صندوق النقد الدولي دفعات خدمة الدين في 25 من أضعف الدول للسنة أشهر القادمة، من خلال صندوق احتواء الأزمة والإغاثة. وستدعو الحاجة لأكثر من هذا بكثير.

على المدى المتوسط، هناك حاجة لآلية أكثر شمولية وأسرع لإعادة هيكلة الدين لتيسير الانتعاش الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية. وسيطلب هذا مراجعة

كوفيد - 19 مشكلة عالمية وستتطلب مواجهة آثار الجائحة جهود عالمية ومنسقة مدعومة بالمبادرات الإقليمية والمؤسسات الإقليمية، ففي حين يتفاوت مستوى وشدة أثر كوفيد - 19 حول العالم، قد تتأثر الدول الخاضعة للعقوبات بشكل خاص.

هناك 4 مجالات للتنسيق الإقليمي ذات صلة خاصة:

التعاون متعدد الأطراف / التعاون الإقليمي: سياسات التجارة، والاتصال، وتنسيق السياسات والمشاع البيئي

كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة، «هناك حاجة إلى استجابة منسقة وشاملة على نطاق واسع أكثر من أي وقت مضى».

الاستجابة: ماذا ستفعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

خدمات التحليل والمشورة والمساعدة الفنية، باستعمال تحليلات الاقتصاد الكلي العالمي والإقليمي، للمساهمة في تصميم استجابة أزمة مباشرة في المجال الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى السياسات لانتعاش أكثر استدامة. سيستغل هذا العرض جميع أدوات ومنتجات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التحليلية، ومنها التنبؤ الاقتصادي العالمي والإقليمي ورسائل السياسات بالإضافة إلى التوقعات والتحليلات للأثر الاجتماعي الاقتصادي لكوفيد-19. ستستخدم نماذج الاقتصاد الكلي العالمية والإقليمية لتحفيز أثر الاستجابات الطارئة وطويلة الأمد وسياسات الانتعاش.

الدعم الفني المعزز للدول الأعضاء في تحسين قاعدة الأدلة لصناعة السياسات، ومنها الاستجابة للطوارئ. يشمل هذا تقوية الإحصاءات وتحليل البيانات، ومنها البيانات الجندرية؛ تحليل السياسات متعدد القطاعات؛ سياسات عدم إغفال أحد؛ التحليل الجندري؛ تمويل أهداف التنمية المستدامة، ويشمل هذا من خلال أطر التمويل الوطني المدمجة؛ التنمية المؤسسية والإدارة العامة وتقديم الخدمات؛ إشراك أصحاب المصلحة المتعددين والشركاء.

النصيحة حول رصد الإنفاق الاجتماعي ورسم خارطة للموازنة من أجل أولويات التنمية الاجتماعية لمساعدة الحكومات في إعادة موازنة الإنفاق العام. كما ستنتشر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم الفني وأدوات التحليل لمساعدة الحكومات في تحسين إدارة الدين على المدى المتوسط والطويل مع زيادة الإنفاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إجراء تقييم أثر شامل على مستوى الأسرة، وإجراء تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة على السياق المحدد. سيساعد هذا الحكومات في تحديد إجراءات الاستجابة المالية والنقدية السريعة المناسبة والفعالة. كما ستقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للحكومات النصائح حول كيفية صياغة حزم التحفيز الطارئة والتي ستساهم في التحول الاقتصادي والاستدامة العظمى مع انتقال الدول نحو مرحلة الانتعاش. ستستمر المنظمة في استغلال قوتها في الدعوة إلى الانعقاد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتيسير الحوار بين الحكومات، ومؤسسات التمويل المالية، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين، للعمل نحو تبني المواقف والاستجابات المشتركة لتبعات كوفيد - 19 الاجتماعية والاقتصادية. كما يتم تأسيس أجهزة الرصد والمنصات لكوفيد - 19 بهدف مناقشة الممارسات الفضلى ودعم التنسيق على المستوى الإقليمي، ويشمل هذا كجزء من المنصات الإقليمية التعاونية المقترحة. ستوفر هذه المنصات المعلومات إلكترونياً، وتحليل السياسات والتوصيات، مما يشكل أساس التواصل بين الدول حول الاستجابات وتدابير السياسات.

أطلقت كل من الهيئات الإقليمية الخمسة أدوات ومنتجات مهمة لإدارة المعلومات لمناطقها الخاصة (أنظر الملحق 2).

أولاً، التعاون الإقليمي حول سياسات التجارة لتنسيق وموائمة إجراءات التجارة والتي تؤثر على سلاسل التوريد، ويجب منح الأولوية للاتصال للمساهمة في خفض كلفة التصدي للأزمة والتحصير لانتعاش اقتصادي أسرع، مع ضمان أن «لا تسبب» مبادرات سياسات التجارة «بالأذى» للآخرين. يسلم هذا الضوء على إمكانية أن تؤدي المنصات الإقليمية، مثل منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، لتحقيق المكتسبات الاقتصادية المهمة والمساهمة في التحول الهيكلي وإعادة بناء الاقتصاد، ويشمل هذا من خلال الفرص المقدمة للشراء المشترك للأدوية الضرورية واللوازم الطبية، بالإضافة إلى تمكين إنتاج الأدوية محلياً بسبب الحجم الناتج عن سوق واحدة.

ثانياً، ينبغي الترويج لتحسين الاتصال وخفض كلف المعاملات والنقل. من شأن تعزيز التعاون متعدد الأطراف والتعاون الإقليمي في تيسير التجارة وتقوية القدرات اللوجستية، خصوصاً في تسريع إجراءات الجمارك لاستيراد اللوازم الطبية / المنتجات الأساسية / البضائع الضرورية، أن يقوي من فعالية الاستجابة للطوارئ، كما تدعو الحاجة إلى تقوية قدرات الشحن الجوي والمحافظة على الحدود المفتوحة للمساعدة الإنسانية. ويعد تيسير التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية العابرة للحدود، والتي تشمل أنظمة الدفع الإقليمي من الوسائل الأساسية للتصدي إلى الآثار السلبية لسياسات الإغلاق. كما أن النهج المتجانسة للتنظيم وأبعاد التكنولوجيا المالية الأخرى للتغلب على انقطاع الأمور اللوجستية مهمة أيضاً.

ثالثاً، يجب تقوية التنسيق النقدي والاستقرار المالي من خلال التنسيق الإقليمي، لتجنب، على سبيل المثال، سياسات «إفكار الجار». كانت المؤسسات المالية الإقليمية وشبه الإقليمية تاريخياً من أهم مصادر السيولة، مكملين بذلك المؤسسات المالية الدولية في تمويل الاستثمار؛ وتوفير البضائع العامة الإقليمية والتمويل المستقر والمعاكس للدورة الاقتصادية؛ وتجميع الاحتياط الدولي. ستحتاج الدول إلى استغلال القدرات الإقليمية القائمة لتكملة المصادر الأخرى.

رابعاً، سيكون التعاون من أجل تقوية المرونة البيئية أساسياً لتجنب الجوائح المستقبلية. يعتمد أداء ومرونة الأنظمة الاجتماعية-الاقتصادية على حالة البيئة الطبيعية والأنظمة البيئية. لأن المشاع البيئي يتجاهل للحدود ولأنه مرتبط ارتباطاً وثيق ببعضه البعض، فإن إدارته بطريقة مستدامة يتطلب العمل التعاوني المتضامن والمتكامل وإجراءات السياسات لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدام، «الانتقال فقط»، الإزالة المعقدة للكربون، وبناء الحماية البيئية في المجالات الاقتصادية الرئيسية (مثل الزراعة، والنقل، والطاقة، والأبنية والإنشاءات، والاتصالات). يقوي هذا النهج المنسق والتعاوني من الاستجابة للأزمات المستقبلية مع تمكين الدول من متابعة أهداف التنمية المستدامة، وبناء الاقتصادات المرنة، والتصدي للتغيير المناخي.

IV. 5. التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود

ستتحمّل المجتمعات العباء الأكبر لآثار كوفيد - 19 الاجتماعية والاقتصادية. كما تحمل مفتاح تسطيح المنحنى، والاستجابة للجائحة، وضمان الانتعاش طويل الأمد. ولذا فستحتاج إلى الاستثمار. بنفس الوقت، عندما يصبح رأس المال الاجتماعي - شبكات العلاقات بين الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في مجتمع معين والتي تمكن المجتمع من العمل بفعالية - الأمر الأهم، ستضع الجائحة القيود على التماسك الاجتماعي مع تكبير خطوط المشاكل القائمة بناء الخطوط الجديدة.

تحتاج الحاجة الملحة للاستجابة إلى الأزمة الحالية إلى تعزيز وليس تهميش عمليات الحوار الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية المهمة والمستمرة في العديد من الدول، وضمان عدم التراجع عن المكتسبات المحدودة في مجال مساواة النوع الاجتماعي على مدى العقود الماضية. من الأهمية بمكان تأسيس الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد - 19 على الحوار الاجتماعي والمشاركة السياسية المصممة بشكل جيد، على أساس من حقوق الإنسان الأساسية مثل التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات، والحق في التفاوض الجماعي، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، ومساواة النوع الاجتماعي، وشمول النساء، من بين حقوق أخرى.

يجب أن تكون المجتمعات في قلب جميع جهود تقوية التماسك الاجتماعي. من المتوقع أن يكون أثر كوفيد - 19 على حياة المجتمعات الحضرية والفئات السكانية الضعيفة والمهمشة هائلا، خصوصا في المناطق الحضرية غير الرسمية والعشوائيات الفقيرة وذات الكثافة السكانية الكبيرة. يعيش مليار شخص في العشوائيات، حيث تؤثر ظروف المعيشة على صحة فقراء الحضر بشكل كبير، وحيث لا يستطيع الأشخاص ممارسة العزل الذاتي، وحيث يعتمد سبل العيش على الدخل من العمل اليومي في القطاعات غير الرسمية.¹³ كما قد تواجه بعض المجتمعات أزمات مركبة، مثل ارتفاع كبير في حالات كوفيد - 19 بالإضافة إلى النزاع والكوارث مثل الأعاصير والعواصف الاستوائية. تشعر هذه المجتمعات الأضعف مخاطر الاضطراب الاجتماعي الناتج عن ضغوط أزمة كوفيد - 19 بشكل هائل.

يمكن لمنظمة الأمم المتحدة دعم الدول والمجتمعات في محاولاتها لتعزيز التماسك الاجتماعي خلال الجائحة وبعدها. في العديد من الدول حول العالم، تستطيع الأمم المتحدة التواصل مع الشركاء والفاعلين، ومنهم قادة النساء، من جميع مناحي الحياة والزوايا الأيديولوجية لتيسير الحوار الاجتماعي والإجماع السياسي، حول جميع القضايا ومنها تلك التي قد تكون غير شائعة أو مثيرة للجدل. في هذا السياق، ستركز منظومة الأمم

المتحدة الانمائية بشكل خاص على أثر كوفيد - 19 على المراحل الانتقالية السياسية الهشة وفي الدول التي تواجه أصلا ظروف أمنية صعبة، بالإضافة إلى أنظمة صحية ضعيفة والتغير المناخي.

ستعتمد القدرة على التحفيف من أثر كوفيد - 19 الاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير على الحكومات المحلية والبلديات والاستجابات القائمة على المجتمع والمكيفة له والتي تشمل النساء والشباب. تغطي شراكة الأمم المتحدة مع التنمية المحلية تقديم الخدمات القائمة على المجتمع، والتخطيط التشاركي، والإشراف المحلي على الخدمات، بالإضافة إلى تحسين قدرة المدن والمجتمعات على مقاومة وتحمل الصدمات سواء أكانت ناتجة عن التراجع الاقتصادي أو الكوارث المرتبطة بالمناخ.

كما سيعتمد نجاح الانتعاش ما بعد الجائحة على تحقيق فهم أفضل لسياق وطبيعة المخاطر. فيما يخص أزمة كوفيد-19، يشمل هذا تطوير خارطة عالمية للزحف العمراني، والتجارة غير الشرعية، والأسواق الرطبة، الخ، التي تشكل مسارات لنقل الأمراض في المستقبل وبالتالي تحديد مصادر الأمراض حيوانية المصدر المستقبلية، والمحافظة عليها. كما سيعني النجاح دعم الجهود في وقف الزحف العمراني على الأنظمة الحيوية والممارسات الفضلى، واستعادة الأنظمة الحيوية المتدهورة، ووقف التجارة غير الشرعية والأسواق الرطبة غير الشرعية، بالتوازي مع حماية المجتمعات التي تعتمد عليها كمصدر للغذاء وسبل العيش. وسيتم تحقيق هذا جزئيا من خلال الالتزام بإرشادات اتفاقية الاتجار الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، بالإضافة إلى التوصل إلى اتفاق طموح أثناء مؤتمر الأطراف 15 لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي.

الاستجابة: ماذا ستفعل منظومة الأمم المتحدة الانمائية

يعتمد عمل الأمم المتحدة في هذا المجال على تجربتها في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقوية المؤسسات وإقامة المجتمعات الشمولية والعادلة والمسالمة، الأمر الذي يعكس في هدف التنمية المستدامة 16. وينطوي هذا على تخفيف مخاطر الفساد والمحسوبية، على سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بالتحويلات النقدية الكبيرة، بالإضافة إلى تحديات أوسع أمام الحكم الديمقراطي سيادة القانون مع استمرار انتشار الجائحة. الأمم المتحدة جاهزة لتكثيف ملف التماسك الاجتماعي الخاص بها على مستوى الدول لتعزيز السلام والاستقرار وتقوية الحوار الاجتماعي¹⁴ وعمليات المشاركة الديمقراطية.¹⁵ في أكثر من 50 دولة، يتوفر مستشاري السلام والتنمية العاملين مع الأمم المتحدة لتقديم الدعم للدول الأعضاء في تحليل النزاع وحساسية النزاع، بناء على المنهجيات

<https://unhabitat.org/sdg-11-synthesis-report-2018-on-cities-and-communities> 13

<https://www.ilo.org/global/topics/workers-and-employers-organizations-tripartism-and-social-dialogue/lang-en/index.htm> 14

<https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/conflict-prevention/strengthening-social-cohesion--conceptual-framing-and-programmin.html> 15

والأدوات الراسخة. كما تقدم «مختبرات التسريع» في أكثر من 60 دولة النهج متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة التخصصات إلى الدول الباحثة عن الحلول المبتكرة للمشاكل المحلية.

تعد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لاعب أساسي في تعزيز مرونة المجتمعات والحضر، حيث توفر الاستجابة القائمة على الحقوق للتنمية، وتدعم الاستثمارات في أنظمة الاستجابة المجتمعية التي تتسم بالتمكين والمرونة، وتعمل مع ومن خلال مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة ومكيفة تبعاً للاحتياجات والسياق. على مدى السنوات، عملت هيئة الأمم المتحدة بالشراكة مع المنظمات المجتمعية في أكثر من 70 دولة للتصدي لجائحة فيروس نقص المناعة المكتسبة ودعمت المجتمعات في أكثر من 190 مدينة في 50 دولة في مبادرات مجتمعية لتحسين العشوائيات. وتحظى المنظمات النسوية باهتمام خاص لضمان مساواة دورها في التقييمات والحلول المحلية، من خلال استغلال وصول الأمم المتحدة لأكثر من 11 منظمة مجتمعية نسوية في 170 دولة.

- رابط التنمية، خصوصاً في المواضيع الهشة وذات الدخل المنخفض، حيث قد تحتاج الحكومات الوطنية والمحلية إلى الدعم المعزز.

تشمل المجالات المحددة لمساعدة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للحكومات الوطنية والمحلية في تقوية التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات على الصمود:

1. **الحوار الاجتماعي الشمولي، والمناصرة، والمشاركة السياسية.** ستعتمد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خبراتها وقوتها في الدعوة إلى الانعقاد لتعزيز الحوار الاجتماعي والإجماع حول الإجراءات الرئيسية ذات الصلة بالاستجابة الاجتماعية-الاقتصادية لكوفيد-19. على المستوى الوطني، سيشمل هذا الدعم: النشر السريع لفريق الخبراء متعددي التخصصات للمساعدة في فتح مساحات الحوار وتيسير الاستجابات الوطنية التشاركية؛ استغلال شبكات وشراكات الأمم المتحدة لجمع ممثلين عن مؤسسات الدولة مع مجموعة واسعة من الفاعلين غير العاملين مع الدولة مثل قادة المجتمع المدني، الناشطين في مجال المرأة والشباب، ممثلين عن جماعات المهاجرين والشتات، المنظمات الدينية وقادة الدين، منظمات أصحاب العمل والأعمال، النقابات العمالية، المجتمع الأكاديمي، مؤسسات البحث والدراسات، وآخرين، لصياغة استراتيجيات الانتعاش بشكل مشترك؛ وتيسير الحوار الوطني والإقليمي حول أهمية حرية الصحافة واستقلال الإعلام لبناء الثقة الاجتماعية خصوصاً في أوقات الأزمات؛ مشاركة الرياديين والممارسين الثقافيين لإيجاد مساحات تمكين المجتمعات بهدف بناء الروابط الاجتماعية من خلال التعبير الفني؛ ودعم الفاعلين الوطنيين في تصميم الاستجابات الوطنية والمحلية الحساسة للجنس والنزاع وتقوية التماسك الاجتماعي والثقة.

يعتمد التماسك الاجتماعي داخل الأسر وفي المجتمعات على الدعم المتبادل بين الأجيال المختلفة. وبالرغم من أن تدابير الاستجابة تؤثر على جميع الفئات العمرية، إلا أن الشباب يتحملون عبئاً ثقيلًا بسبب إغلاق المدارس وفقدان الوظائف

التي قد تؤثر على الشباب بشكل غير متناسب كما حدث في الصدمات الاقتصادية السابقة. كما تتحمل النساء بشكل متزايد مهام تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر، كإعانة المرضى والتعليم في المنزل. بإمكان منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن توفر منصات الحالية بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة للشباب لتعزيز التضامن - بما في ذلك التضامن بين الأجيال المختلفة - وتنظيمه من أجل إبطاء انتشار الكوفيد - 19 وزيادة دعم الاستجابة لجميع الفئات العمرية.

كما ستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على حشد خبراتها في مساعدة ممثلي المجتمعات وخصوصاً النساء والشباب للحصول على المعلومات والمشاركة في صنع القرار المتعلق بنطاق وشكل الاستجابة للجائحة، كما ستكون المنظومة بمثابة جسر يصل بين الفئات السكانية المستبعدة والدولة. إضافة إلى ذلك، تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في العديد من الدول منصات المشاركة الرقمية التي تعد أداة مفيدة لحشد المشاركة المجتمعية في ظل التباعد المجتمعي وذلك باستخدام الإعلام التقليدي والحديث وتيسير وصول قادة المجتمع إلى حزم البيانات وحزم الاتصال، ومن الأمثلة على ذلك منصات البيانات الرقمية مثل U-Report التي تضم استطلاعات الانطباعات والآراء وتوفر تقييماً للاحتياجات وحلقات للتغذية الراجعة وتتبع المعلومات الخاطئة والإشاعات.

ستستغل منظمات الأمم المتحدة قوة تأثير أنشطتها في مجال المشاركة السياسية للمرأة في العديد من البلدان وستفعل موارد وأدوات الاتصال من أجل تعزيز صوت المرأة في الحوار الاجتماعي حول التأثير الاجتماعي الاقتصادي للكوفيد-19. ولهذه الغاية، بإمكان صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة، ومن خلال مشاريعه الـ 144 المنفذة في 69 بلداً دعم الحوار الاجتماعي في المجتمع المدني حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوفيد-19، كما سيكون لدى صندوق السلام والأمن الإنساني للمرأة أيضاً نافذة مخصصة للاستجابة لكوفيد-19.

وأخيراً، ستستخدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أدواتها ومنصاتها الحالية في العديد من القضايا لدعم الاستجابة الفورية للكوفيد-19. ومن الممكن الاستفادة من عمل الأمم المتحدة مع منظمات أرباب العمل ومنشآت الأعمال (EMBOs) في حوالي 100 دولة لتحديد التحديات الرئيسية المتعلقة بالسياسات، وصياغة مقترحات سياسية لصانعي القرار والمشاركة في الحوار الاجتماعي حول الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للكوفيد-19. إضافة إلى ذلك، ستستغل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم الحالي للنقابات المهنية التي تمثل 15 مليون عامل في أكثر من 60 دولة من أجل بناء القدرات المؤسسية لتخفيف آثار أزمة كوفيد - 19 على العاملين، كما ستقوم المنظومة بتوسيع نطاق برامجها في مجال دعم الحوار الاجتماعي في أكثر من 35 دولة وستواصل مراقبة والإشراف على المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وعلى وجه الخصوص حرية تكوين الجمعيات وعدم التمييز¹⁶.

2. **تمكين الصمود والمشاركة المجتمعية والعدالة في تقديم الخدمات.** في هذا المجال، بإمكان الحكومات الوطنية

والإدارات المحلية الاستفادة من المعارف الشاملة التي تتمتع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية المجتمعية واللامركزية ومالية الإدارات المحلية¹⁷ وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة والحد من مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية والريفية¹⁸. ينصب تركيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تمكين المنظمات وشبكات العمل المجتمعية وربطها مع أنظمة الاستجابة المجتمعية. هناك طيف واسع من أدوات التقييم السريع التي تم اختبارها بشكل جيد للحصول على بيانات مجتمعية (مفصلة حسب العمر، والنوع الاجتماعي، الخ) والمسوحات المجتمعية التي ترصد أوجه الضعف الشديد التي يتعذر رؤيتها خلاف ذلك كما ترصد القضايا المتعلقة بمدى مقبولية وعدالة المساعدة المقدمة. من الممكن إدماج هذه المعلومات في منصات البيانات والمراقبة الأوسع نطاقاً لتكون أساساً لكسب التأييد وجعل الاستجابة الموجهة بشكل أفضل. توفر تقنيات جمع البيانات الجغرافية المكانية والابتكرة «خريطة حرارية» للتجمعات الحضرية العشوائية والأحياء الفقيرة الأكثر عرضة للتأثر بتبعات كوفيد - 19 وتتيح التنبؤ بحركة الفقراء من المناطق الحضرية المنكوبين والباحثين عن ملاذ في مناطقهم الريفية الأصلية. تسهم الملفات التعريفية عن صمود المدن أو الملفات التعريفية عن المناطق الحضرية¹⁹ في فهم كيفية تكيف الاستجابة بما يتماشى مع الأنظمة الحضرية المعقدة، وكيف يتعامل الأفراد مع بيئتهم، وكيف يتم الربط بين الصمود على المستوى المجتمعي والحضري²⁰. يجب توسيع المبادرات الحالية في مجال الحد من مخاطر الكوارث في المجتمعات لإيصال معلومات ملائمة وواضحة عن المخاطر إلى الفئات الضعيفة والمهمشة. وسيتم اعتماد طرق ابتكارية لتعزيز المشاركة المجتمعية من خلال وسائل الإعلام والإعلام الرقمي والفنون والثقافة المحلية.

يتم أيضاً استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر مثل Rapid Pro لإنشاء قنوات المحادثة التفاعلية « chatbots » وآليات الرد الصوتي التفاعلي الافتراضي. ومن الخدمات الهامة الأخرى في هذا المجال الخطوط الساخنة وخدمات الرسائل الفورية التي تديرها المنظمات النسائية المحلية، وهي توفر غرف دردشة على الإنترنت لتقديم الدعم الفوري للناجين من العنف، أو لتسليط الضوء على الاستجابة COVID-19 لكوفيد-19، وضرورة تقاسم عبء الرعاية بالتساوي عند الاستجابة لكوفيد - 19 والتعافي منه.

تعقد الأمم المتحدة شراكات مع منظمات مجتمعية في عشرات البلدان حول العالم لتعزيز خدمات الوقاية والدعم والتعافي التي يقودها المجتمع مباشرة لصالح الأشخاص الأقل حظاً والأكثر صعوبة في الوصول إليهم، وهذا يتماشى مع إرشادات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويغطي بعض المناطق والبلدان الأكثر فقراً التي تكون هذه المنظمات فيها أحياناً هي الجهة الوحيدة المزودة للمعلومات والخدمات الصحية. ومن بين هؤلاء الشركاء المنظمات التي تقدم حالياً الخدمات الصحية المباشرة في مجال فيروس نقص المناعة المكتسبة والسل مجتمعاتهم بما في ذلك المعلومات وخدمات الوقاية والعلاج والدعم.

كما تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أكثر من 40 بلداً بالشراكة مع جهات رصد علاج فيروس نقص المناعة المكتسبة ومنصات رصد أخرى من الممكن توسيع نطاقها بسرعة لتغطي متابعة سياسات كوفيد - 19 وممارسات النظام الصحي والوضع الاجتماعي والاقتصادي. ستبني منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على البنية التحتية الحالية للبرامج المجتمعية في مجال الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة المكتسبة لتشتمل وتقديم أيضاً الفحوصات والعلاج الضروري لكوفيد - 19 والخدمات الصحية الضرورية الأخرى والحد من وصمة العار المرتبطة بالمرض واتخاذ إجراءات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي خصوصاً حيثما لا يوجد بنية تحتية للرعاية الصحية والحماية المجتمعية والوصول إلى أكثر الفئات ضعفاً والأصعب وصولاً إليها في مجتمعاتهم.

وسيتم تعزيز كل ذلك من خلال تحالف عالمي وإقليمي ووطني من الشركاء لدعم تنفيذ وتمويل عمليات الاستجابة والتعافي المتكاملة التي يقودها المجتمع المحلي، واستكمال التحويلات النقدية للحماية الاجتماعية مع أنظمة المنح المجتمعية. في هذا السياق، تقترح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إعادة توجيه برامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة الحالية مثل «برنامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة» والعديد من برامج المنح الصغيرة المدعومة من قبل منظمات الأمم المتحدة في 125 دولة. وستقوم المنظومة أيضاً بإعادة توجيه الجمعيات القروية والإدارية والإقراضية من خلال التكنولوجيا الرقمية ومحافظ النقود المتنقلة مما يمكن النساء من تعزيز أولويات المجتمع.

3. دعم الحوكمة، والحريات الأساسية وسيادة القانون. عند تصميم الاستجابة لكوفيد - 19 سنتنشأ مخاطر فرض قيود انتهازية أو غير مقصودة على الحريات العامة، وتهديد الخصوصية وتقييد حرية التعبير وانتشار استخدام سلطات حالات الطوارئ والاستجابات الأمنية المشددة التي قد تقوض الديمقراطية وتمتد لفترة أطول من اللازم. من الضروري دحر الجائحة وفي الوقت ذاته حماية الحقوق المدنية والسياسية. على سبيل المثال، سيكون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية دور هام في دعم السلطة القضائية والعمل مع الجهات الأمنية لتقديم المشورة حول التداخلات المتماشية مع حقوق الإنسان وتوفير القدرات والحماية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية من أجل متابعة الحكومات والتشارك معها وتزويدها بالاستشارات الموجهة.

<https://www.uncdf.org/article/5477/guidance-note-covid-19-local-governments> 17

<https://www.unicef.org/mena/reports/community-engagement-standards>¹⁸

<http://urbancrises.org/wp-content/uploads/2019/02/1.-Urban-Profiling-For-Better-Responses-to-Humanitarian-Crises-I.pdf> 19

<https://urbanresiliencehub.org/> 20

V. كيف سننفذ الاستجابة

لضمان استجابة تنموية بسرعة غير مسبوقة، سنسترشد في عملنا بالمبادئ التالية:

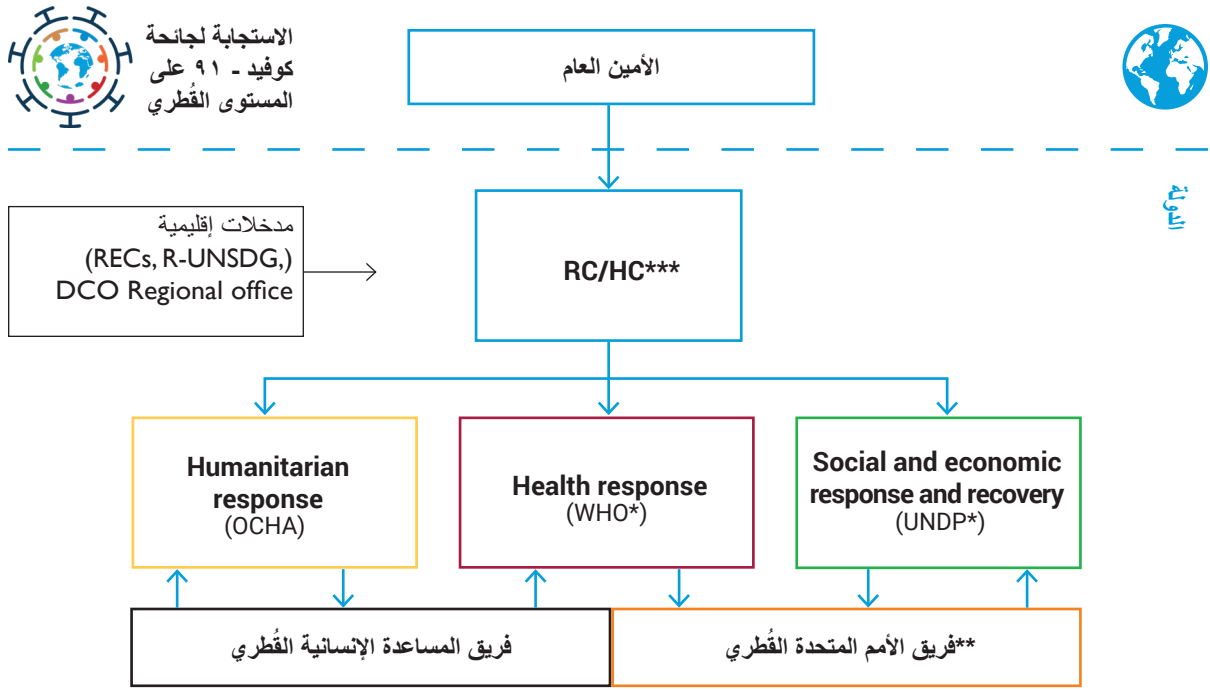
كيف نصمم استجابتنا

- < ينبغي تقليل الكلف إلى أدنى حد ممكن عن طريق استخدام المنصات والقدرات والمؤسسات والأنظمة الموجودة.
- < ينبغي تعزيز المرونة عن طريق الاستعانة بالبرامج وأساليب التشغيل التي يتم تخصيصها عادة للاستجابة لحالات النزاع/ الحالات الإنسانية عالية الخطورة.
- < التقييم السريع للوضع (من منظور النوع الاجتماعي ومع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه الفئات الأقل حظاً) وفجوات التقييم؛
- < مجموعة برامج فريق الأمم المتحدة القطري المتعلقة بكوفيد – 19 مع تحديد الفجوات حسب الاقتضاء للتعرف على أدوات التمويل الملائمة.
- < ينبغي اتخاذ المخاطر وإدارتها عن طريق استخدام أدوات إدارة المخاطر الخاصة بكل مؤسسة والمشاركة وتسريع تبادل المعلومات حول الأدوات الناجحة وغير الناجحة على كافة المستويات.
- < ينبغي أن ينصب تركيز الجميع على الاتساق والانضباط من خلال العمل مع المبادرات والأطر التعاونية ومن خلالها، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بحشد الموارد.

كيف ننظم أنفسنا

تكمّن الاستجابة في المستوى الوطني ودون الوطني وتعتمد على الهيكليات القائمة. يتم تنفيذ الاستجابة بقيادة المنسقين المقيمين وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته القائد الفني وفرق الأمم المتحدة القطرية التي تعمل كفريق واحد عبر جميع جوانب الاستجابة. كما سيقوم المنسق المقيم بصفته المشتركة كمنسق للشؤون الإنسانية بدعم الترابط والاتساق بين هذه الاستجابة وتدخلات المساعدات الإنسانية والاستجابة في مجال الرعاية الصحية بقيادة فنية من منظمة الصحة العالمية. كما يعمل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين المنظمات والشركاء في المجال الإنساني بالتنسيق وبدعم الشركاء في الاستجابة الإنسانية وبتوفير القيادة والتوجيه للمنسقين المقيمين والمنسقين الصحيين بشأن المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية²¹. وبما يتماشى مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والبروتوكولات الحالية للـ IASC سندعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) السلطات الوطنية لتنسيق الاستجابة للاجئين.

CHART 2: COVID-19 COUNTRY LEVEL RESPONSE



*قائد فني

**بغض النظر عن الموقع الفعلي للمنظمة

***في 29 دولة، يتولى المنسقون المقيمون أيضاً مهام منسق الشؤون الإنسانية بتكليف من منسق الإغاثة الطارئة.

ينبغي التفكير في برامج جديدة فقط إذا وعندما تتوفر القدرات والتمويل ومن الممكن البدء بالتنفيذ ضمن الإطار الزمني لهذه الاستجابة. إذا تطلب ذلك إيقاف بعض المشاريع وإعادة توجيه مواردها بشكل كامل إلى تدخلات جديدة كلياً لمواجهة الكوفيد-19، فعلى هيئات الأمم المتحدة القيام بذلك بالتشاور مع الحكومات والجهات المانحة.

إن آثار الجائحة المترتبة على حقوق الإنسان تستوجب من منظومة الأمم المتحدة الانمائية أن تكون استباقية في ضمان أن جهودها، والجهود المحلية والوطنية والدولية التي تدعمها، تعالج قضايا حقوق الإنسان وتعززها في مرحلة «الانتعاش بشكل أفضل» كما وضّح الأمين العام. ولهذه الغاية، وبدعم وتوجيه من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، ستواصل منظومة الأمم المتحدة الانمائية تقييم أثر جائحة الكوفيد - 19 وإلى أي مدى تحترم هذه الاستجابات حقوق الإنسان باستخدام مؤشرات حقوق الإنسان العشرة (انظر الملحق الأول).

< الدعم غير البرامجي الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري في مجال الكوفيد - 19 وخصوصاً فيما يتعلق بالتحليلات والمشورة على مستوى السياسات والاتصال والرسائل.

< التشارك مع المؤسسات المالية الدولية وشركاء رئيسيين آخرين لضمان اتساق المشورة المقدمة على مستوى السياسات وحشد الموارد.

ستقوم جميع هيئات الأمم المتحدة – بالتشاور مع الحكومات بمواصلة وتسريع وتيرة العمل على إعادة توجيه مجموعة برامجها وتقييم التدخلات والشراكات التي من الممكن إعادة توجيهها و/ أو توسيع نطاقها لدعم الاستجابة. وسيتم القيام بذلك بطريقة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي جعلت المجتمعات تتأثر بشكل كبير من تبعات الكوفيد-19، ويهدف ذلك إلى تضمين الاستجابة للكوفيد - 19 في أسرع وقت ممكن وبثبات في الخطط التنموية الوطنية وفي أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (إطار التعاون). على القيادات الإقليمية وفي المقر الرئيسي تمكين ودعم هذه الجهود بما فيها جهود إشراك الجهات المانحة والهيئات الحاكمة وأي تعديلات لازمة على الإجراءات التشغيلية أو الإدارية.

تتوقع الاستجابة أن يتم تعديل التحليل الفُطري المشترك (CCA) وإطار التعاون في أعقاب الأزمة عندما تصبح تداعياتها طويلة الأمد واضحة بشكل تام. من الممكن عكس التعديلات ذات الصلة بالاستجابة، وخصوصاً المتعلقة بالمخاطر والقيم المستهدفة في عملية المراجعة السنوية والتعديلات على خطة العمل المشتركة.

كيف نقيم

نظراً لأهمية عنصر الوقت، علينا إجراء التقييم وإعداد البرامج وتنفيذ الاستجابة في آن معاً تقريباً بدلاً من القيام بذلك بشكل تسلسلي. وعليه، ينبغي على الفور التشارك بكافة التقييمات المتوفرة ذات الصلة بين فرق الأمم المتحدة الفُطرية من خلال مكتب المنسق المقيم ومع جميع الحكومات والمقر الرئيسي. وينبغي تنفيذ التقييمات الجديدة عند الحاجة بشكل تعاوني قدر الإمكان. وسيؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تحديداً من تضمين منظور متعدد الأبعاد في التقييمات الحالية والمستجدة.

سيكون تركيز التقييمات (الجديدة أو المحدثة) على تحديد المجموعات التي تواجه خطر التهميش بشكل كبير، و/ أو قد تتعرض للأذى جراء الاستجابة، ومدى مساهمة الاستجابة في مفاومة أو الحد من أوجه عدم المساواة أو التظلمات والتعدي على حقوقهم أو تعريضهم لانتهاكات حقوق الإنسان. كجزء من وعدنا بعدم إلحاق الضرر ومراعاة ظروف النزاع، سيشتمل هذا على تحليل للأثر على حقوق الإنسان والجنود وذلك لإفادة عملية صياغة السياسات التي تعالج هذه المخاطر، وحماية مكاسب التنمية وتقليل خطر العنف الاجتماعي في الشهور القادمة وما بعدها.

سينطوي ذلك على منهجية قائمة على الحقوق لجمع البيانات، بحيث يتم طلب وتيسير مشاركة هذه المجموعات وغيرها ويتم تفصيل البيانات وفقاً لأسس التمييز المحظورة بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي مثل العمر، الجنس، الوضع كمهاجرين، الحالة الصحية، الحالة الاجتماعية – الاقتصادية، مكان الإقامة وغيرها من العوامل ذات العلاقة في السياق الوطني.

كيف ننفذ

ينصب التركيز على التوسع السريع في الاستجابة للأثر الاجتماعي والاقتصادي بالتزامن مع تنفيذ تدخلات في مجال المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية لتكون حزمة متكاملة ومتسقة للتعامل مع الطوارئ.

جميع الاستجابات الثلاثة ضرورية الآن لإنقاذ الأرواح. وقد باتت العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والتأزر التشغيلي

في غاية الأهمية أكثر من أي وقت مضى، كما أن الحاجة إلى التعاون والاتساق في المجال الإنساني والتنمية باتت أكثر حدة. وعليه، وتحت إشراف المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية، ودون الإضرار بالاستجابة الإنسانية، ينبغي البحث في استخدام قنوات تقديم المساعدة الإنسانية القائمة لتوسيع نطاق الدعم (مثال: الحوالات النقدية / أنظمة الحماية الاجتماعية). وفي ظل القيود على الحركة، ستستغل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل كامل برامج حالية قابلة للتكيف ومنفذة عن بعد وأساليب متابعة وتقييم ورصد موازنات لها²². ينبغي استخدام جميع أساليب التشغيل الحالية ذات الصلة بما في ذلك الأساليب المنسقة فيما يخص الحوالات النقدية، وإجراءات الاعتراف المتبادل لتسريع وتيرة التنفيذ. وفي سبيل ذلك، على جميع منظمات الأمم المتحدة بما في ذلك مدراء الصناديق المالية تسريع الجهود لتنفيذ إجراءات المسار السريع.

كيف نعزز القواعد والمعايير الدولية

ستدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات المعيارية الحالية والجديدة بشأن حقوق الإنسان والمساواة الجنسانية. ولهذه الغاية، طورت المنظومة 10 مؤشرات رئيسية لرصد وتقييم الآثار المترتبة على حقوق الإنسان جراء أزمة الكوفيد-19، تتضمن الآثار الاجتماعية والاقتصادية وعدم إغفال أي أحد. وعلاوة على ذلك، ترتبط منظومة الأمم المتحدة بالعديد من أنظمة وشبكات حقوق الإنسان الوطنية التي يمكنها تقديم المشورة القائمة على الحقوق للحكومات وأن تكون بمثابة جسر بين الفئات السكانية المستبعدة والدولة. كما تراقب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمة العمل الدولية، تحديداً، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وخصوصاً حرية تكوين الجمعيات وعدم التمييز، وأثر التدابير المتخذة للاستجابة للأزمة من خلال خبراء مستقلون ولجان ثلاثية.

ألقت الجائحة الحالية والأوبئة السابقة التي تنتقل عدواها من الحيوان إلى الإنسان الضوء أيضاً على الضغوط التي يفرضها البشر على العالم الطبيعي والتبعات المدمرة على الجميع. ويتضمن ذلك الاستغلال غير المستدام للحيوانات البرية للاستعمال البشري. وقد أشارت الجائحة أكثر من أي وقت مضى إلى مدى أهمية أن تدعم الدول الأعضاء التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة لتجارة الحياة البرية وفقاً لما تم التوافق عليه عالمياً بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهدة بالانقراض (CITES).

كيف نمول الاستجابة

في ظل ضخامة الاحتياجات، والضرورة الطارئة لهذه المهمة وفي ظل غياب البيانات الشاملة حول احتياجات التمويل، ستنتظر الفرق الفُطرية التابعة للأمم المتحدة أولاً في إمكانية إعادة توجيه الموازنات الحالية للتدخلات التي من الممكن تعديلها لدعم الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم تنفيذ ذلك بالتشاور مع الحكومات وعليه سيتم تعديل وتوسيع نطاق جزء كبير من العمل

التنموي للأمم المتحدة البالغة قيمته 17.8 مليار دولار ويغطي جميع أهداف التنمية المستدامة من أجل هذه الغاية.

على الرغم من ذلك، فإن ضخامة الأزمة ستتطلب موارد ضخمة إضافية لمواجهة هذا التهديد. وفي هذا الصدد، تحدد خطة الجاهزية والاستجابة الاستراتيجية العالمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية الأولويات الرئيسية للاستجابة مجال الرعاية الصحية حول العالم. وقد بلغت تكلفة الخطة الأولية 675 مليون دولار وهي الآن قيد المراجعة من أجل زيادة المبلغ. وتعد هذه الخطة الوثيقة المرجعية لتحديد الإجراءات ذات الأولوية واحتياجات التمويل اللازمة من أجل الاستجابة في مجال الرعاية الصحية. وسيتم تمويل تدخلات الرعاية الصحية هذه من خلال قنوات تمويل متعددة في مقدمتها الموازنات الحكومية وصندوق التضامن التابع لمنظمة الصحة العالمية وصندوق الاستجابة الطارئة المركزي (CERF).

كما تحدد خطة الاستجابة العالمية الإنسانية لمواجهة كوفيد - 19 والتي أطلقها الأمين العام ونسقتها شركاء كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ولجنة IASC الأولويات الرئيسية للاستجابة الإنسانية. وستخضع الخطة التي بلغت تكلفتها الأولية 2 مليار دولار للمراجعة الدورية وكلما أصبحت الاحتياجات أكثر وضوحاً. وتعتبر خطة الاستجابة العالمية الإنسانية الأداة الرئيسية لحشد الموارد للاحتياجات الفورية²³ الصحية ومتعددة القطاعات لمواجهة الكوفيد 19- في 40 إلى 50 دولة «ذات أولوية» بما في ذلك الاستجابة الصحية المحددة في خطة منظمة الصحة العالمية. وعلى الرغم من أن التدخلات الإنسانية تركز عادة على فئات سكانية محددة مسبقاً، لكن في بعض الحالات من الممكن توسيع قنوات تنفيذ التدخلات بشكل كبير لاستيعاب فئات سكانية جديدة بحاجة للمساعدة الإنسانية في كافة أنحاء البلد. إذ إن احتمالية شح الغذاء وبالتالي عدد الأفراد الذين يحتاجون المساعدة الغذائية الطارئة مرتفعة على سبيل المثال. وفي حالات أخرى سيبقى تركيز الأطراف الفاعلة في الشأن الإنساني على الفئات السكانية المستهدفة مسبقاً وستمتد مساعدات المنظمة التنموية لتغطي الفئات السكانية الجديدة الضعيفة والمتأثرة بكوفيد 19-.

وفي عدد كبير من الدول الأخرى التي ظل فيها حجم الأثر الإنساني للكوفيد - 19 محدود، سيكون المنسقون المقيمون وفرق الأمم المتحدة القطرية مكلفون بمهمة الاستجابة الإنسانية. سيتم تكييف جميع هذه الترتيبات حسب حالة كل دولة بقيادة المنسق المقيم والمنسق الصحي وبالعامل مع فرق الأمم المتحدة القطرية و HCT. وسيتم تضمين الاستجابة الإنسانية في خطة الاستجابة العالمية التي يتم تنسيقها من قبل (OCHA) وتحديثها حسب الحاجة بناء على الاحتياجات الإنسانية وتطورها.

من المتوقع أن يتم تمويل الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من مصادر متعددة من بينها الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء للاستجابة والتعافي من كوفيد 19-²⁴ الذي أطلقه الأمين العام مؤخراً والهادف إلى إدارة الموارد للاستجابات المنفذة من خلال هيئات متعددة / برامج مشتركة، وكذلك جهود

هيئات فردية لحشد الموارد بموجب نداءات استغاثة أو مبادرات صناديق استئمانية، ونداءات استغاثة على الصعيد القطري برعاية الحكومة (على سبيل المثال: أطلقت كل من بنغلادش والنيجر نداء استغاثة)، أو الأموال التي يتم تجميعها على الصعيد القطري برعاية فرق الأمم المتحدة القطرية.

وتعد أدوات التمويل الحالية مثل صندوق أهداف التنمية المستدامة المشترك وصندوق بناء السلام ومبادرة بقعة ضوء والصناديق الرأسية مثل « GAVI » مصادر تمويل محتملة أخرى وشركاء في البرامج المشتركة أو التكميلية في هذا المجال. وأخيراً من الممكن تكليف بعض جوانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتمويل أولويات الحكومة من خلال مؤسسات التمويل الدولية.

في حين أن هناك حاجة لاستخدام مصادر متعددة، إلا أن جهود حشد الموارد على المستوى القطري ستكون جزءاً من عملية مشتركة لحشد الموارد بقيادة المنسق المقيم، كما يجب أن تشكل التقارير حول هذه الأموال جزءاً من منصات الإبلاغ الجماعي للفرق القطرية.

كيف نقدم التقارير ونشارك بالمعلومات

ستكون المحافظة على دعم الدول الأعضاء والجهات المانحة حاسمة في كل بلد وعلى المستوى العالمي. لذا يجب أن تكون استجابتنا مصدر يبعث على الثقة، ويجب تتسم بالشفافية والمسؤولية تجاه السلطات والسكان.

وعليه، سيتأكد المنسق المقيم و فريق الأمم المتحدة القطري في كل دولة من تحديث منصات الإبلاغ وتبادل المعلومات بما في ذلك « UN INFO » لتتضمن الاستجابة إلى جانحة كوفيد 19-. كما سيتم الإبلاغ بشكل كامل عن التعديلات على موازنة المنظومة لتمكين المنسق المقيم من إعادة توجيه الأموال المخصصة للتنسيق في الصندوق الائتماني للغرض الخاص (SPTF).

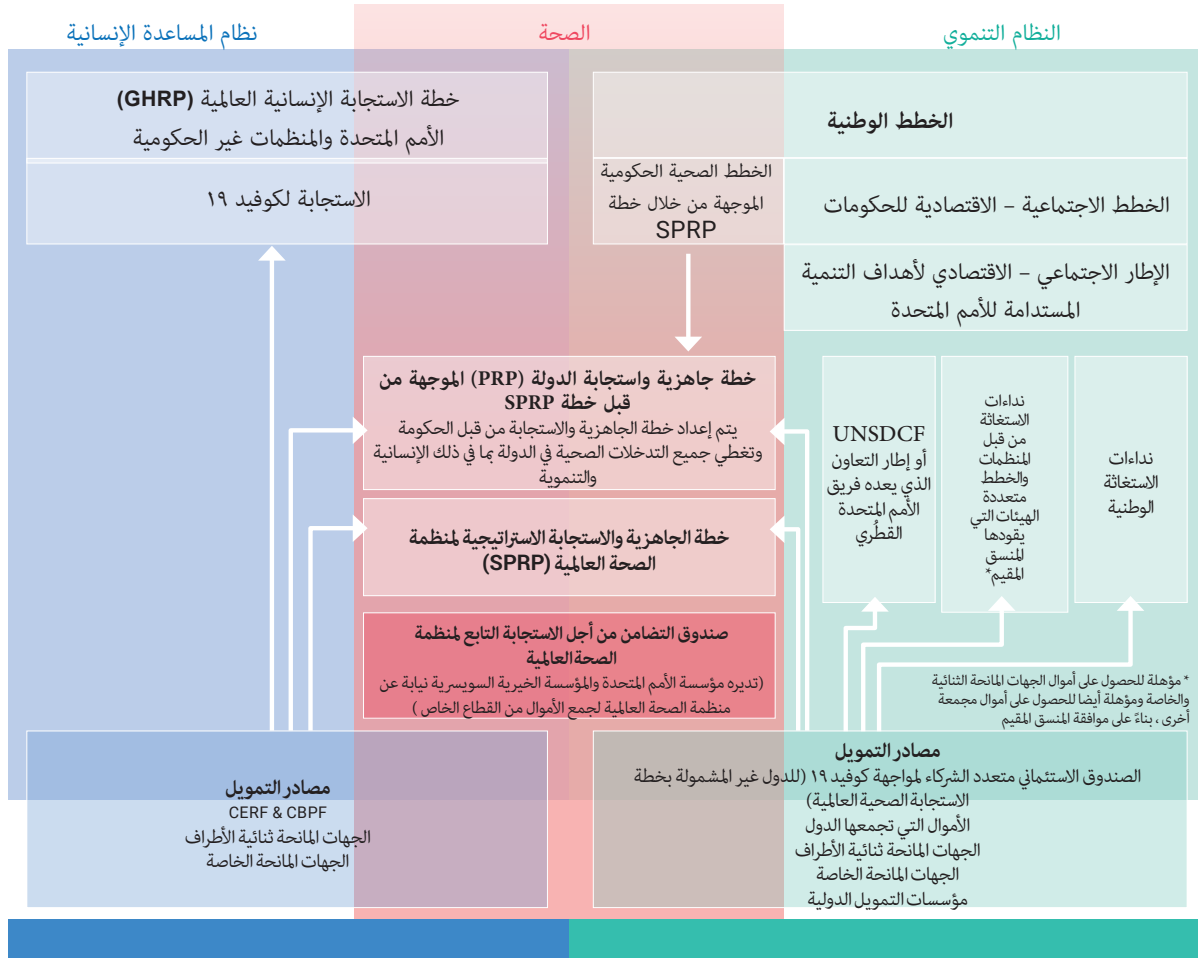
سيتم توفير معلومات مخصصة حول الاستجابة لكوفيد 19- من خلال أدوات الإبلاغ عن آليات التمويل بما في ذلك البوابة الإلكترونية للصندوق الاستئماني متعدد الشركاء التي تختص بالصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لمواجهة كوفيد - 19 والصناديق الأخرى التي تعمل على تعديل مجالات عملها بما يتماشى مع ذلك.

وحتى يتمكن شركاؤنا والعالم من الحصول على معلومات شاملة حول التدخلات المصممة لمواجهة كوفيد 19-، سيتم توفير رابط إلكتروني لهذه الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية وتضمينها كجزء من منصة شركاء منظمة الصحة العالمية.

23 المياه والصرف الصحي والنظافة والأمن الغذائي وسبل العيش والتغذية والتعليم والخدمات اللوجستية والأصول الجوية

24 تشمل هذه، في جملة أمور: مراكز الاتصال وأنظمة التغذية الراجعة للمستفيدين، ومراقبة الطرف الثالث، وصور الأقمار الصناعية / ونظم التتبع وتحديد المواقع
31. دعا الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة والتعافي من كوفيد 19 الجديد التابع للأمين العام للأمم المتحدة إلى إدراج مؤشر الجندر عند وضع المقترحات لضمان إعادة البناء بشكل أفضل

الرسم البياني (٣): نماذج تمويل الاستجابة والانتعاش من كوفيد ١٩



VI. إعادة البناء نحو الأفضل – نحو تحقيق التنمية المستدامة وأجندة 2030

«لا يمكننا ببساطة العودة إلى ما كنا عليه قبل حلول جائحة كوفيد-19، حيث باتت المجتمعات معرضة بشكل غير ضروري للأزمة. علينا أن نبني عالم أفضل»

الأمين العام للأمم المتحدة، 2 نيسان 2020

لقد ذكرتنا الجائحة، بأقوى طريقة ممكنة، بالثمن الذي ندفعه مقابل مواطن الضعف في النظم الصحية والحماية الاجتماعية والخدمات العامة. وقد أَلَقْتُ الضوء على أوجه عدم المساواة، وقبل كل شيء عدم المساواة بين الجنسين وأدت إلى مفاقمتها، وكشفت عن الطريقة التي تم بها الحفاظ على الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد غير الرسمي وأعمال تقديم الرعاية التي لا يمكن رؤيتها وغير مدفوعة الأجر. كما سلطت الضوء على التحديات المستمرة أمام حقوق الإنسان، بما في ذلك وصمة العار والعنف ضد المرأة.

ستكون الإجراءات التي تتخذها البلدان الآن للاستجابة لانتشار وأثار الكوفيد - 19 أساسية في إرساء الأسس لانتقال عادل ومستدام إلى عقد اجتماعي جديد في السنوات القادمة - قادر على تجنب وتخفيف، والصمود أمام مثل هذه الأزمات الشديدة والتعافي منها في المستقبل. لدينا فرصة تاريخية للدعوة للتغيير، من أجل خيارات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية التي تدعم الفقراء وتضع حقوق الأفراد في محور أعمالها، وزيادة الاستثمار في الخدمات العامة وغيرها من التدابير التي تحد من عدم المساواة.

تشير الأزمة الصحية الحالية إلى أن النموذج الاقتصادي الحالي غير مستدام - ويشتمل على أنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة. هناك إدراك متزايد بأن العوامل الدافعة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية تقاوم المخاطر البيئية ومخاطر التطور الحضري غير المخطط له، والذي يفقر إلى الخدمات، مما يؤثر على صحة الإنسان ويزيد العبء على الخدمات الصحية. وإضافة إلى الاستجابة الصحية المباشرة، فإن الاستجابة المالية لجائحة كوفيد - 19 توفر الفرصة لإطلاق عملية تعافي تحويلية خضراء من خلال إيجاد فرص عمل خضراء. ومن المقومات الأساسية للتعافي التحويلي والأخضر اتخاذ إجراءات مبكرة ضمن أجندة طويلة الأمد لمعالجة التغير المناخي وتجنب فقدان وتفتيت الموائل وكبح خسارة التنوع الحيوي والحد من التلوث وتحسين إدارة النفايات والبنية التحتية.

التركيز على العلاقة بين الطبيعة والصحة: لم يسبق أن كان هناك هذا الكم الكبير من الفرص لانتقال مسببات الأمراض من الحيوانات البرية والداجنة إلى البشر، مما تسبب في أمراض تنتقل من الحيوانات إلى البشر

لم تكن هناك من قبل هذا القدر الكبير من الفرص لوجود مسببات الأمراض وتميرها من الحيوانات البرية والداجنة إلى البشر، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الأمراض من الحيوانات إلى البشر، أو الأمراض الحيوانية المنشأ. تم اكتشاف أكثر من 30 من مسببات الأمراض البشرية الجديدة في العقود الثلاثة الماضية فقط، 75% منها نشأت في الحيوانات. علاوة على ذلك، فإن 60% من جميع الأمراض المعدية المعروفة في البشر هي أمراض حيوانية المصدر. عالمياً، هناك حوالي مليار حالة مرض وملايين الوفيات تحدث كل عام بسبب الأمراض الحيوانية المنشأ.

تسلط الجائحة الحالية والجائحات السابقة حيوانية المنشأ الضوء على مدى الضغوط التي يفرضها البشر على العالم الطبيعي وعواقبها مدمرة للجميع.

يتطلب بناء مستقبل أفضل بعد الجائحة تدخلات اجتماعية واقتصادية اليوم من أجل تعزيز الصمود. ينبغي تسريع ونيرة جهود التعافي وليس تقويض عملية خفض انبعاثات الكربون، وحماية رأس المال الطبيعي، والمساواة والإدماج الجندي والاجتماعي، وإعمال حقوق الإنسان للجميع، والوصول إلى حكومات ومؤسسات وطنية ودون وطنية قوية وذات مقدر - جميع هذه العناصر حاسمة ومنهجية لتجنب مثل هذا التفشي مرة أخرى. وبدلاً من وضع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس جانباً باعتبارهم طموحين للغاية في وقت الأزمات، فهم يقدمون إطاراً لانتقال عادل ومستدام، حيث يعترفون بالطبيعة المترابطة لجميع أشكال الحياة على هذا الكوكب. وبعيداً عن الإطار الاجتماعي الاقتصادي للاستجابة الحالية، فإن الدور الذي ستلعبه البيئة ورأس المال الطبيعي في التعافي والانتعاش هو خيار سياسي يتطلب مزيداً من التفصيل، مثل الحوكمة الرشيدة ومساواة وتمكين النوع الاجتماعي، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع. وفي الوقت ذاته، يعتبر التركيز على التعافي مكون أساسي لكل محور من المحاور الخمسة كما هو مبين أدناه:

1. الصحة أولاً: يتطلب التعافي بشكل أفضل نظرة جديدة على كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الرعاية الصحية - بما في ذلك التركيز على العلاقة بين الصحة والطبيعة. ستشمل خطوات التعافي مساعدة أنظمة الرعاية الصحية الأولية على الوقوف على أقدامها وتكون في وضع أقوى وأكثر مرونة، وتعزيز أنظمة المراقبة والمعلومات لفهم احتياجات التعافي والانتعاش، وتعزيز

مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحسين الخدمات وتلبية احتياجات الأشخاص بشكل أفضل. وستكون استراتيجيات معالجة الأمراض حيوانية المنشأ والصلة بين تجارة الحياة البرية والنظم الغذائية والصحة جزءاً من هذه الأجنحة المتجددة.

2. حماية الأفراد والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية: ينبغي أن يشمل التعافي بشكل أفضل على تعزيز التقدم نحو الرعاية الاجتماعية الشاملة والبناء على زيادة نطاق التغطية أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد - 19 وإعادة تصميم نظم الحماية الاجتماعية بحيث تكون مستجيبة أكثر للصددمات بما فيها الصدمات المناخية وتعزيز نظم الرعاية بحيث تستجيب لاحتياجات المرأة والرجل طوال دورة حياتهم.

3. حماية الوظائف والانتعاش الاقتصادي: إضافة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد فرص عمل خضراء ومستدامة، ستتطلب عملية التعافي الزاخرة بفرص العمل زيادة الإنفاق المالي على برامج التشغيل العام من أجل تعزيز صمود سوق العمل أمام الأزمات المستقبلية ومكافحة التمييز ومعالجة أوجه عدم المساواة. ويشتمل هذا على ضمان توفير العمل اللائق والمعاملة القائمة على المساواة فيما يخص الحقوق والمنافع للعاملين بموجب الترتيبات التعاقدية المختلفة، والعاملين لحسابهم الخاص وكذلك مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر. ستسلط مرحلة التعافي الضوء على نطاق وحدود استراتيجيات تطوير الإنتاجية - للتركيز أكثر على حلول الاقتصاد الأخضر الممكنة والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

4. استجابة الاقتصاد الكلي والتعاون متعدد الأطراف: بينت هذه الجائحة أهمية دور السياسات العامة في التعامل مع الأزمة. سيتطلب التعافي بشكل أفضل توفير حيز مالي للتعامل مع أجنحة التنمية المستدامة والاستثمار في الصحة والحماية الاجتماعية والبنية التحتية المستدامة والجاهزية للأزمات وتوجيه الانتعاش الاقتصادي نحو مسار أكثر استدامة وحيادية من حيث إنتاج الكربون والعمل على سد الفجوة الرقمية. 31 ومن أجل التعافي بشكل أفضل، سيكون التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف حاسماً في قضايا البيانات؛ والابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا مما سيساعد على سد الفجوة الرقمية وتوفير التمويل المستدام وإدارة الدين، والجاهزية للأزمات.

على سبيل المثال، سيكون السعي بشكل منسق إلى تعليق سداد الدين من قبل البلدان التي تحتاج إلى ذلك أمراً بالغ الأهمية.

5. التماسك الاجتماعي والصمود المجتمعي: التقييمات للإثني عشر شهراً القادمة ستساعد في الكشف عن أوجه الضعف وعدم المساواة الهيكلية، وبالتالي فهي فرصة لعكس الاتجاه نحو تقليص الفجوة المدني، ومأسسة نظم الاستجابة المجتمعية، والاعتماد على الحوار الاجتماعي، وتمكين الإدارات المحلية وتوسيع نطاق الصمود المجتمعي وصمود المدن، وتعزيز أطر العمل القانونية والمؤسسية.

أثناء هذه الجائحة وبعدها، ستخضع المؤسسات الحكومية والمنظومة الديمقراطية والتعاون متعدد الأطراف والحوار الاجتماعي وسيادة القانون لاختبار. قد تتم خسارة المكاسب التي كان قد تم تحقيقها بجدارة في مجال المساواة وحقوق الإنسان والحريات المدنية وقد تتفاقم أوجه عدم المساواة. وعلى الرغم من أن الدول لديها التزام بضبط الجائحة إلا أن ذلك لا ينبغي أن يكون ذريعة للتمييز والقمع والرقابة بما في ذلك استهداف المدافعين عن المرأة وحقوق الإنسان. ينبغي تطبيق التزامات المساواة الجندرية على أرض الواقع وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

لن يكون هناك عودة إلى "الوضع المعتاد السابق". إن إعادة توجيه المالي الهائل الذي قامت بها الحكومات في هذه الأسابيع والأشهر، بما في ذلك إعادة توجيه دعم المحروقات للمساعدة على الاستجابة ما هي إلا لمحة عن المستقبل تدل على أن الوضع الراهن والعمل كالمعتاد هما خيارات سياسية وليست قيود لا مفر منها على التنمية المستدامة. إن العلاقة بين الصحة والطبيعة واضحة، وكذلك الحاجة إلى ربط الدروس المستفادة من هذه الأزمة مع أزمة المناخ المقبلة. إن التعافي من هذه الجائحة ينبغي ألا يكون على حساب معالجة القضايا الملحة الأخرى. نحن بحاجة إلى بذل كل جهد ممكن لضمان ألا تؤدي جهودنا لدعم البلدان المتأثر بشدة من جائحة كوفيد 19- إلى تحويل الموارد من الأزمات الأخرى الحالية من بينها معالجة احتياجات اللاجئين والفئات الضعيفة الأخرى؛ معالجة الطوارئ المناخية العالمية؛ إنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ وضع حد للتمييز بجميع أشكاله. إن طريقة تنفيذ خطط التحفيز مهمة وتؤثر على شكل التعافي والانتعاش. ينبغي أن يكون التعافي العالمي عادل وأخضر وفوق كل ذلك شامل.

الملحق (1): 10 مؤشرات رئيسية لرصد تداعيات جائحة كوفيد - 19 على حقوق الإنسان

إن جائحة الكوفيد - 19 لها الكثير من التداعيات على حقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية. وبالتالي ينبغي أن تكون الاستجابة للجائحة متنسقة مع معايير حقوق الإنسان الدولية وتعالج قضايا حقوق الإنسان. تضم القائمة التالية 10 مؤشرات موضوعية تم تطويرها²⁵ لدعم الجهود الوطنية والدولية نحو إيجاد استجابة للأزمة قائمة على حقوق الإنسان ولتكون أداة للإنذار المبكر. وقد تم اقتراح بعض المؤشرات التكميلية أيضاً لتدعم تفعيل هذه المؤشرات بشكل أفضل أو إجراء قياس شامل أكثر حسب الجنس، العمر، الإعاقة، الأصل القومي، الجنسية، وضع الفرد من حيث الهجرة، العرق / الإثنية، الدخل، الموقع الجغرافي وسمات أخرى ذات صلة بالسياق الوطني.

المؤشر	قضايا حقوق الإنسان
<p>1. نسبة خطط الجاهزية والاستجابة القطرية المعتمدة /المنفذة لمواجهة جائحة كوفيد - 19 والتي تحدد بشكل منهجي أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً والتدابير الخاصة لحمايتهم وللحصول على الخدمات / المعدات الصحية، ومن بين هذه الفئات:</p> <ul style="list-style-type: none">• كبار السن• ذوي الإعاقة والحالات الصحية الخاصة أو من يتطلبون خدمات صحية مختصة (مثال: المرأة الحامل، تطعيم الأطفال، المصابون بفيروس نقص المناعة المكتسبة، والأشخاص الذين يتعاطون العقاقير)• المهاجرون (بما في ذلك المهاجرون غير المسجلين)، اللاجئون، المشردون داخلياً، ومدعومي الجنسية، والمسافرون، وسكان الأحياء الفقيرة أو تجمعات أخرى عشوائية، والسكان المتأثرين بالنزاعات.	<p>الحق في الصحة والحياة استخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة على المستويين الوطني والدولي لضمان توفر الرعاية الصحية وإمكانية الحصول عليها ومقبوليتها وجودتها لجميع من يحتاجون إليها، بما في ذلك للحالات الأخرى غير عدوى الكوفيد-19؛ والتأكد من احترام الحق في الحياة على الدوام.</p> <p>عدم إغفال أي أحد ضمان اتخاذ تدابير خاصة لحماية المجموعات الأقل حظاً والمهمشة.</p> <p>النوع الاجتماعي ضمان تطبيق تدخلات مختصة بالنوع الاجتماعي وتوفير الحماية للنوع الاجتماعي. وتخفيف أثر الأزمة على النساء والفتيات بحيث يشتمل ذلك على قدرتهن في الوصول إلى الصحة/ الحقوق الجنسية والإنجابية. توفير الحماية من العنف الأسري وأشكال العنف الأخرى القائمة على النوع الاجتماعي، وضمان توفير الموارد المالية والقدرة على صنع القرار والحصول على تعويض فعال.</p>

25 قامت OHCHR بصياغة إطار المؤشرات بالتشاور مع مجموعات فرعية تابعة لفريق إدارة الأزمة يضم كل من UNICEF، UNFPA، UNDP، OCHA، IOM، IOM، DCO من DGC، و WHO، UNHCR، WFP، IAEA، FAO، ICAO، IMO، DOS، DPO، و DGC.

- الأشخاص في مراكز الاحتجاز أو المؤسسات (مثل السجناء والمهاجرين وطالبي اللجوء والأشخاص في مجال الرعاية النفسية ورعاية المسنين ومراكز إعادة تأهيل المخدرات وما إلى ذلك).
- الشعوب الأصلية والأقليات
- المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين (LGBTI)
- النساء والفتيات الحوامل أو من قد أنجبن

مؤشرات تكميلية

- < عدد / نسبة فرق الأمم المتحدة القطرية التي أجرت تقييم سريع للأثر على حقوق الإنسان لتقييم جاهزية الدولة واستجابتها لجائحة كوفيد - ١٩ واشتمل التقييم على حصر شامل للفئات المستضعفة / المهمشة وتحليل نوع اجتماعي.
- < تحديد تدابير التخفيف من الأثر السلبي على هذه الفئات وتقييم فجوات السياسات والموارد اللازمة لتطبيق التدابير التخفيفية هذه.
- < عدد / نسبة الفئات المستضعفة / المهمشة التي تم تحديدها والتي تشارك في صياغة / تنفيذ الاستجابات السياسية للدولة التي تؤثر عليهم لمواجهة جائحة كوفيد - ١٩ وقد يكون ذلك من خلال ممثلين عنهم (مثال: قادة مجتمع، منظمات حقوق إنسان، منظمات مجتمع مدني).
- < عدد / نسبة الدول التي تتبنى تدابير صحية وفقاً الأنظمة الصحية الدولية لضمان حقوق الإنسان وكرامة المسافرين الدوليين (الأنظمة الصحية الدولية، ٢٠٠٥).
- < عدد/ نسبة الدول التي تبنت إرشادات تتماشى مع حقوق الإنسان لإدخال المرضى المصابين بكوفيد -١٩ إلى وحدات الرعاية الحثيثة / تقديم العلاج لهم.

حق الحصول على المعلومات والمشاركة: ضمان الوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب في جميع مراحل الأزمة، والسماح بمشاركة السكان المتضررين بشكل فاعل في صنع القرارات المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد - ١٩ على صعيد السياسات.

2. عدد البلدان التي تأثر فيها النظام الصحي بكوفيد - ١٩ مما يعيق وصول الجمهور إلى الخدمات الصحية الأساسية الأخرى^{٢٦}، بما في ذلك وصول المرأة إلى الصحة الجنسية والإنجابية (على سبيل المثال، الرعاية أثناء الولادة وقبل الولادة وبعدها) و / أو تطعيم الأطفال (مثل DTP3) مقارنة بالوضع قبل الجائحة.

3. عدد حالات العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي المسجلة للنساء والفتيات والفتيان وكبار السن والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين (LGBTI) بما في ذلك العنف على الإنترنت وعلى أرض الواقع والعنف من قبل الشريك أثناء جائحة كوفيد - ١٩ ونسبة الضحايا القادرين على الوصول إلى الخدمات والتدخلات الملائمة.

4. نسبة الفئات الضعيفة التي تحصل على معلومات ملائمة عن كوفيد - ١٩ تمت صياغتها بلغة ملائمة وسهلة الفهم وبشكل يتماشى مع احتياجاتهم تحديداً (مثال: كبار السن، ذوي الإعاقة، الأطفال، اللاجئين، الأفراد المشردين داخلياً والمهاجرين، والشعوب الأصلية والأقليات).

5. عدد الحالات المرتبطة بكوفيد - ١٩ والتي تم تسجيلها بشأن الرقابة والإغلاق الرقمي والنشر المتعمد لمعلومات غير دقيقة أو خاطئة؛ وقتل واحتجاز ومضايقة والتعدي بشكل آخر على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمدونيين وأعضاء النقابات المهنية والخبراء الطبيين والخبراء الآخرين والمبلغين عن التجاوزات المدفوعة بتصرفاتهم ذات الصلة بكوفيد-١٩.

6. عدد أعمال التمييز أو المضايقة أو العنصرية أو كراهية الأجانب المسجلة والمتعلقة بـ COVID-19 ؛ وعدد تصريحات المسؤولين العاميين الذين يشاركون في أو يشعلون مثل هذه الأعمال

التصدي للتمييز والعنصري وكراهية الأجانب
التأكد من أن الاستجابات لجائحة كوفيد - ١٩ لا تغذي كره الأجانب، ووصمة العار، والعنصرية والتمييز

مؤشر تكميلي

< اعتماد / تنفيذ حملات إعلامية، تتضمن تصريحات من قبل القادة السياسيين والمدنيين، مما يساهم في القضاء على وصمة العار المقترنة بكوفيد - ١٩ والتمييز والعنصرية وكره الأجانب بين السكان.

7. اعتماد / تنفيذ إجراءات لضمان الصحة والسلامة المهنية لمن لا يستطيع العمل من المنزل أو عن بعد ، بما في ذلك العاملين في أماكن الرعاية الصحية، ومسؤولي إنفاذ القانون والحماية المدنية، وموظفي الشركات الأساسية (محلات السوبر ماركت، ومحلات البقالة، وموردي المواد الغذائية، وما إلى ذلك) وما يتصل بذلك من توفير معدات الحماية الكافية، والفحوصات الصحية، وساعات العمل المعقولة، الدعم والاستشارة الصحية والنفسية.

مؤشرات تكميلية:

- < نسبة الدول التي لديها خطط أو برامج سلامة وصحة وظيفية من أجل صحة العاملين.
- < عدد حالات الإصابة المحتملة والمؤكدة بكوفيد - ١٩ في صفوف الكوادر الصحية.

8. اعتماد / تنفيذ تدابير فُطرية، بما في ذلك تدابير من قبل منشآت الأعمال، لضمان المساواة في الوصول إلى الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية لضحايا الأزمات المتعلقة بكوفيد-١٩، وتوفير الدخل الأساسي، بما في ذلك للعمال والمهاجرين في الاقتصاد غير الرسمي، والمساعدة في توفير الإسكان الميسور التكلفة، والحصول على الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم (على سبيل المثال، طرق التدريس البديلة التي يمكن الوصول إليها) ودعم تقديم الرعاية أثناء الحجر الصحي / الإغلاق ، خاصة بالنسبة لكبار السن والأطفال والآباء الوحيدين والأشخاص ذوي الإعاقة.

مؤشر تكميلي:

- < عدد البلدان التي تفرض حظراً على عمليات الإخلاء، والإيجارات وتدابير تخفيف أعباء الرهن العقاري، أو تدابير محددة أخرى لمعالجة الآثار المتعلقة بالإسكان خلال جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك تدابير لضمان وصول عمال الصف الأمامي الذين يعانون من قيود على التنقل والمشردين على ملاجئ مصممة ومجهزة للوقاية من عدوى كوفيد -١٩، ولتيسير الحصول على الرعاية الصحية؛ والتמיד لتجميد الرهن العقاري لما بعد الأزمة وتخفيض / تجميد الإيجارات للأشخاص المتضررين.

الحق في الحماية الاجتماعية والعمل اللائق: ضمان أمن مصدر الدخل، وتوفير الرعاية الصحية بأسعار معقولة، ودعم الأسرة والأطفال والمعالين، وتوجيه المساعدة الاجتماعية إلى الأكثر تهميشاً أو ضعفاً.

الحق في الغذاء الكافي والمياه والصرف الصحي: ضمان توفر المواد الغذائية الأساسية وإمكانية الحصول عليها ومقبوليتها وجودتها، ومياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، بما في ذلك الحصول على الصابون، حتى أثناء الجائحة وحالات الإغلاق وغيرها من القيود.

الحق في التعليم

ضمان الوصول إلى تعليم أساسي مجاني وإلزامي إضافة إلى التعليم الثانوي ومستويات التعليم العالي.

الحق في سكن ملائم

ضمان إمكانية الحصول على مسكن بتكلفة ميسورة وبجودة عالية وضمان أمن حيازة المسكن.

9. اعتماد / تنفيذ الدولة لبدائل العقوبة السالبة للحرية، ولا سيما في حالات الاكتظاظ (مثل زيادة استخدام بدائل الاحتجاز السابق للمحاكمة، وتخفيف الأحكام، والإفراج المبكر والمراقبة، وتدابير بديلة لاحتجاز المهاجرين) باعتبارها تدابير بديلة للوقاية والتخفيف من كوفيد-19.

مؤشرات تكميلية:

- < عدد / نسبة مراكز الاحتجاز / المؤسسات التي تراقبها هيئات مستقلة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوقائية الوطنية (NPMs)؛
- < الحالات المسجلة للأشخاص الموجودين في مراكز الحجز أو المؤسسات غير القادرين على الحصول على العلاج من كوفيد - 19 أو فشل المؤسسات في تنفيذ التدابير الاحترازية؛
- < عدد / نسبة السجون ومراكز الاحتجاز الأخرى المكتظة في الدولة أثناء جائحة الكوفيد-19.

10. يتم الإعلان عن حالة الطوارئ رسميًا من خلال الإجراءات القانونية المناسبة وتفصيل الحقوق التي يتم تقييدها والمدة والنطاق الجغرافي والمادي للتطبيق. نسبة الدول التي أبلغت الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية بفرض حالة الطوارئ.

مؤشرات تكميلية:

- < الحالات المسجلة للقيود غير القانونية أو غير المتناسبة أو غير الضرورية أو التمييزية أو التدابير المفرطة (مثل التدابير الواسعة التي لا ترتبط مباشرة بأهداف الصحة العامة وربما تنتهك حقوقاً أخرى، مثل الحق في الخصوصية وحرية التعبير والحريات الأساسية الأخرى والحق التماس اللجوء، وخرق مبدأ عدم الإعادة القسرية) أو بموجب تشريع غامض موجود مسبقاً (مثل قوانين مكافحة الإرهاب)؛
- < عدد حالات النزاع المسلح والأطراف التي وافقت على وقف إطلاق النار لتسهيل الاستجابة لجائحة كوفيد - 19 وحالات الضحايا المدنيين المسجلة؛
- < الحالات المسجلة للهجمات ضد الكوادر الصحية والعاملين في المجال الإنساني، والأصول والمرافق (مثل سيارات الإسعاف والمستشفيات والمراكز الصحية والبعثات الإنسانية) في سياق النزاع خلال الجائحة

الحق في الحرية والأمن والمحاكمة العادلة وحرية الحركة، وخاصة للأشخاص الذين يعيشون في المؤسسات: يجب أن يحصل الأشخاص في الحجر الصحي أو الاحتجاز أو المؤسسات (مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والسجناء والمهاجرين واللاجئين والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والأطفال) على المعلومات ذات الصلة والغذاء / الماء الكافي والرعاية الصحية والتعليم وتدابير التخفيف من أثر الإغلاق المحتمل للمحاكم

حالة الطوارئ، تشريعات الطوارئ، وتصرف الأطراف في النزاعات المسلحة

بما أن حالة الطوارئ تؤدي إلى عدم التقيد بحقوق الإنسان، فيجب أن تكون استثنائية ومؤقتة ولا يتم الإعلان عنها إلا عندما يصل الوضع إلى حالة طوارئ عامة تهدد حياة الأمة. لا يجوز الانتقاص من حقوق معينة. ويجب أن تستوفي التدابير الاستثنائية التي تؤدي إلى فرض قيود على حقوق الإنسان اختبارات الشرعية والضرورة والتناسب وعدم التمييز.

الملحق (2): أصول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاستجابة لجائحة كوفيد-19

الهيئة	الاسم الكامل	الرابط الإلكتروني للصفحة المتعلقة بجائحة كوفيد-19
DPPA	United Nations Department of Political and Peacebuilding Affairs إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام	https://www.un.org/en/coronavirus**
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	http://www.fao.org/2019-ncov/en/
IAEA	International Atomic Energy Agency الوكالة الدولية للطاقة الذرية	https://www.iaea.org/covid-19
ICAO	International Civil Aviation Organization منظمة الطيران المدني الدولية	https://www.icao.int/Security/COVID-19/Pages/default.aspx
IFAD	International Fund for Agricultural Development الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	https://www.ifad.org/en/covid19
ILO	International Labour Organization منظمة العمل الدولية	https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/lang--en/index.htm
IMO	International Maritime Organization المنظمة البحرية الدولية	http://www.imo.org/en/MediaCentre/HotTopics/Pages/Coronavirus.aspx
IOM	International Organization for Migration المنظمة الدولية للهجرة	https://www.iom.int/covid19
ITC	International Trade Centre مركز التجارة العالمي	http://www.intracen.org/covid19/
ITU	International Telecommunications Union الاتحاد الدولي للاتصالات	https://www.itu.int/en/Pages/covid-19.aspx
OCHA	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	https://www.unocha.org/covid19
OHCHR	Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/COVID-19.aspx
UNAIDS	Joint United Nations Programme on HIV/AIDS برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز	https://www.unaids.org/en/covid19
UNCDF*	UN Capital Development Fund صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال	https://www.uncdf.org/article/5452/covid-19

https://unctad.org/en/Pages/coronavirus.aspx	United Nations Conference on Trade and Development مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
https://www.un.org/development/desa/en/covid-19.html	United Nations Department of Economic and Social Affairs إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة	UNDESA
https://www.undp.org/coronavirus	United Nations Development Programme برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
https://www.undrr.org/drr-and-covid-19	United Nations Office for Disaster Risk Reduction مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	UNDRR
https://knowledge.uneca.org/covid19/	United Nations Economic Commission for Africa لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	UNECA
https://www.unece.org/covid-19.html	United Nations Economic Commission for Europe لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا	UNECE
https://www.cepal.org/en/topics/covid-19	United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	UNECLAC
https://www.unenvironment.org/covid-19-updates	United Nations Environment Programme برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
https://www.unescap.org/covid19	United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	UN ESCAP
https://en.unesco.org/covid19/educationresponse	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	UNESCO
https://www.unescwa.org/publications/socioeconomic-impact-covid-19-policy-briefs	United Nations Economic and Social Commission for Western Asia لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	UN ESCWA
https://www.unfpa.org/search/site/coronavirus	United Nations Population Fund صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
https://unhabitat.org/covid-19-pandemic	United Nations Human Settlements Programme برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	UN-Habitat
https://www.unhcr.org/en-us/search?query=coronavirus	United Nations High Commissioner for Refugees المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
https://www.unicef.org/coronavirus/covid-19	United Nations Children's Fund منظمة الأمم المتحدة للطفولة	UNICEF
https://www.unido.org/unidos-comprehensive-response-covid-19	United Nations Industrial Development Organization منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO

https://www.unodc.org/unodc/en/covid-19.html	United Nations Office on Drugs and Crime مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	UNODC
https://www.unops.org/news-and-stories/news/covid-19-stay-up-to-date-with-the-latest-on-unops-support-to-response-efforts	United Nations Office for Project Services مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	UNOPS
https://www.un.org/en/coronavirus**	United Nations Peacebuilding Support Office مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام	UNPBSO
https://www.unrwa.org/covid_19	United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	UNRWA
http://www.unv.org/News/UN-Volunteers-join-COVID-19-response	United Nations Volunteers برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين	UNV †
https://www.unwomen.org/en/news/in-focus/in-focus-gender-equality-in-covid-19-response	United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	UN Women
http://www.upu.int/en.html*	Universal Postal Union الاتحاد البريدي العالمي	UPU
https://www.wfp.org/emergencies/covid-19-pandemic	World Food Programme برنامج الأغذية العالمي	WFP
https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019	World Health Organization منظمة الصحة العالمية	WHO
https://www.wipo.int/covid-19/en/	World Intellectual Property Organization المنظمة العالمية للملكية الفكرية	WIPO
https://public.wmo.int/en/resources/coronavirus-covid-19	World Meteorological Organization المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	WMO

* انقر على الصفحة الرئيسية للعثور على مقالات محددة حول كوفيد 19

** موقع للأمم المتحدة

* تجدر الإشارة إلى أن التأكيد على عضوية الهيئات الستة هذه لا يزال قيد التنفيذ: وكالة الطاقة الذرية (IAEA)، أكاديمية الطيران المدني الدولية (ICAO)، المنظمة البحرية العالمية (IMO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)؛ الاتحاد البريدي العالمي (UPU)؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).

† برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يضم صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF)، ومنظمة الأمم المتحدة للمتطوعين (UNV).

†† إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام تضم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام.